

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم
التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم
التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم
التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالب:

مزايتي مالك

تحت عنوان:

التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تيارت-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذ التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. د. حسين يحي
مشرفا ومقررا	(أستاذ محاضر-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بلكرشة رابح
مناقشا	(أستاذة محاضرة-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. عزيزو رشيدة

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَوَالِكِ

رَبِّكَ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وإصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة

وعلى آله ومن سلك تسليماً كثيراً وبعد:

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم تكن نعالم

ووفقني في هذا العمل ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله عني.

عرفانا مني بالجهد لكل يد رهيمة امتدت إلي بالعون فكانت هذه الثمرة

التي أتمنى أن تكون طيبة مباركة إن شاء الله

إلى من ينطوي قلبي لذكرها لأنه لا ينفي بحمقها أمني حفظها الله.

إلى من علمني الكفاح فكننت كما تمنى ويسر لي الطريق إلى مناب الأعلى أي حفظه الله.

إلى من دعمتني وساندتني، إلى زراعي الأيمن زوجتي الغالية

إلى ابنتي فلذتا كبدي وقرتا عيني وفراشتي الجميلتين "هالة نور اليقين" و"هناء فاطمة الزهراء"

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وتقاسمت معهم دواء العائلة إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة

من صغيرها إلى كبيرها

إلى كل عائلة مزاتي وعراي

إلى كل عزيز على القلب ولم يذكره اللسان

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

لكم مني تحية سلام وشكر وتقدير

مزاتي مالك

شكر وتقدير

الهي لا تطيب الليل إلا بشكرك ولا تطيب النهار إلا بطاعتك
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة
ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
ومصادقا لقوله تعالى: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

لا يسعني بعد إتمام هذا العمل إلا أن أتوجه بمجزيل الشكر والامتنان
للوالدین الکریمین علی دعمهما لي وتوجيهي نحو طريق العلم.
كما أتوجه بالشكر الخاص للأستاذ الشرف الدكتور "بلكرشة رابع" على صبره
ودعمه لي من خلال تقديمه للتوجيهات والنصائح التي أنارت مساري في هذا
العمل.

وأقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من ساعدني
في إنجاز هذه الذكرة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الذكرة.
كما لا يفوتني توجيه الشكر والتقدير لكافة الأساتذة
بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
الذين أشرفوا على تكويني لأبلغ هذا المستوى العلمي.

فهرس المحتويات



الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الاختصارات والرموز
أ - د	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وعملية اتخاذ القرار	
06	تمهيد الفصل الأول
07	المبحث الأول: التحليل المالي : أهمية، أهداف ومجالات
07	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي
08	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
10	المطلب الثالث: مجالات وأدوات التحليل المالي
13	المبحث الثاني: القرار المالي: تعريف، أهداف، مراحل وتصنيفات
13	المطلب الأول: تعريف القرار المالي
14	المطلب الثاني: أهداف ومراحل القرار المالي
19	المطلب الثالث: تصنيف القرارات المالية
24	المبحث الثالث: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرار
24	المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية بواسطة رؤوس الأموال
26	المطلب الثاني: التشخيص بواسطة النسب المالية
30	المطلب الثالث: أثر التشخيص المالي في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية
38	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز تيارت	
43	تمهيد الفصل الثاني
44	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

44	المطلب الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب فرع سونلغاز
45	المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسة الأم سونلغاز
48	المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة
52	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013-2018)
52	المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013-2018)
56	المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
70	المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي باستخدام النسب المالية
85	خلاصة الفصل الثاني
87	خاتمة عامة
90	قائمة المراجع والمصادر
93	الملاحق

قائمة الجداول



رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	نسب السيولة	27
(02-01)	نسب النشاط	28
(03-01)	نسب التمويل	29
(04-01)	الجزء الأول من جدول التمويل	34
(05-01)	الجزء الثاني من جدول التمويل	36
(06-01)	الميزانية المالية المختصرة	39
(07-01)	الميزانية الوظيفية	40
(01-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2014-2013)	52
(02-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2016-2015)	53
(03-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2018-2017)	54
(04-02)	حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2014-2013)	56
(05-02)	حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2016-2015)	57
(06-02)	حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2018-2017)	57
(07-02)	حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2014-2013)	59
(08-02)	حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2016-2015)	59
(09-02)	حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2018-2017)	60
(10-02)	حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2014-2013)	61
(11-02)	حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2016-2015)	61
(12-02)	حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2018-2017)	62
(13-02)	حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2014-2013)	62
(14-02)	حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2016-2015)	63
(15-02)	حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2018-2017)	63
(16-02)	حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2014-2013)	64

64	حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2015-2016)	(17-02)
65	حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2017-2018)	(18-02)
66	حساب الخزينة (T) لسنتي (2013-2014)	(19-02)
66	حساب الخزينة (T) لسنتي (2015-2016)	(20-02)
67	حساب الخزينة (T) لسنتي (2017-2018)	(21-02)
68	تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2013-2014-2015)	(22-02)
68	تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2016-2017-2018)	(23-02)
70	نسب التوازن المالي للسنوات (2013-2014-2015)	(24-02)
71	نسب التوازن المالي للسنوات (2016-2017-2018)	(25-02)
73	هامش الربح الإجمالي	(26-02)
74	القيمة المضافة للاستغلال	(27-02)
75	الفائض الإجمالي للاستغلال	(28-02)
76	النتيجة العملياتية	(29-02)
77	قيمة النتيجة المالية	(30-02)
78	النتيجة العادية قبل الضرائب	(31-02)
79	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(32-02)
80	النتيجة غير العادية	(33-02)
81	النتيجة الصافية للسنة المالية	(34-02)
82	نسب النشاط لسنوات (2013-2014-2015)	(35-02)
83	نسب النشاط لسنوات (2016-2017-2018)	(36-02)
83	نسب النتائج لسنوات (2013-2014-2015)	(37-02)
84	نسب النتائج لسنوات (2016-2017-2018)	(38-02)

قائمة الأشكال



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
81	مراحل عملية اتخاذ القرار	(01-01)
20	اتخاذ القرار يمثل جوهر العملية الإدارية	(02-01)
32	تصنيف القرارات	(03-01)
44	خريطة توضح وكالات سونلغاز لولاية تيارت	(01-02)
64	شعب واشتراكات مجمع سونلغاز	(02-02)
74	يوضح فروع شركة سونلغاز مع تحديد المؤسسة محل الدراسة	(03-02)
50	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بتيارت فرع سونلغاز	(04-02)
55	تطور أصول مؤسسة سونلغاز بتيارت للسنوات (2013-2018)	(05-02)
55	تطور خصوم مؤسسة سونلغاز بتيارت للسنوات (2013-2018)	(06-02)
54	التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم للسنوات (2013-2018)	(07-02)
60	التمثيل البياني لرأس المال العامل الخاص للسنوات (2013-2018)	(08-02)
65	التمثيل البياني لاحتياج رأس المال العامل للسنوات (2013-2018)	(09-02)
67	التمثيل البياني للخزينة للسنوات (2013-2018)	(10-02)
69	تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2016-2017-2018)	(11-02)
73	نسب تطور هامش الربح الإجمالي (2013-2018)	(12-02)
47	نسب تطور القيمة المضافة للاستغلال (2013-2018)	(13-02)
75	الفائض الإجمالي للاستغلال (2013-2018)	(14-02)
76	النتيجة العملياتية (2013-2018)	(15-02)
77	تطور النتيجة المالية (2013-2018)	(16-02)
87	النتيجة العادية قبل الضرائب (2013-2018)	(17-02)
97	النتيجة الصافية للأشطة العادية (2013-2018)	(18-02)
80	النتيجة غير العادية (2013-2018)	(19-02)
81	النتيجة الصافية للسنة المالية (2013-2018)	(20-02)

قائمة

الاختصارات والرموز

الرمز المختصر	الرمز باللغة الأجنبية	الرمز باللغة العربية
IAS1	The First International Accounting Standard	معييار المحاسبة الدولي رقم (1)
SCF	Le Système Comptable et Financier	النظام المحاسبي والمالي
FR	Fonds de Roulement	رأس المال العامل
FRn	Fonds de Roulement nette	رأس المال العامل الصافي
BFR	Besoin en Fonds de Roulement	الاحتياج في رأس المال العامل
BFR ex	Besoin en Fonds de Roulement pour l'exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال
BFR hex	Besoin en Fonds de Roulement hors exploitation	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFR g	Besoin en Fonds de Roulement générale	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي
Tn	Trésorerie nette	الخزينة الصافية
Tng	Trésorerie nette générale	الخزينة الصافية الإجمالية
IFRS	Les International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
CAF	Capacité d'autofinancement	القدرة على التمويل الذاتي
OEC	L'Ordre des Experts-Comptables	مصنف خبراء المحاسبة
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي العام
R _{ex}	Ressources d'exploitation	موارد الاستغلال
E _{hex}	Emplois hors exploitation	استخدامات خارج الاستغلال
E _T	Emplois de Trésorerie	استخدامات الخزينة
R _T	Ressources de Trésorerie	موارد الخزينة
E _{ex}	Emplois d'exploitation	استخدامات الاستغلال
E _{hex}	Emplois hors d'exploitation	استخدامات خارج الاستغلال
TTC	Toutes Taxes Comprises	متضمن جميع الرسوم
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسوم على القيمة المضافة

مقدمت عامت



يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أنّ الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ولذلك فإنّ القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأنّ النجاح والتقدم يجب أن لا يكون وليد حظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لا يدلها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال وتحديد مواطن الضعف اتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.

✚ إشكالية البحث:

أصبحت عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه. ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤلات التالية:

✓ ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية؟

بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها بناء على نتائج التحليل المالي ؟
- ✓ كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات؟
- ✓ وأخيرا فيم تتمثل أهمية التحليل المالي بمؤسسة "سونلغاز" في اتخاذ مختلف قراراتها المالية؟

✚ فرضيات البحث:

قصد الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة، تم صياغة عدد من الفرضيات كالتالي:

- ✓ يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في الكشف عن النقائص الموجودة في القرارات المتخذة داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ تتمثل أدوات التحليل المالي في مؤشرات التوازن و النسب المالية؛
- ✓ التحليل المالي يساعد على تحديد الوضع المالي في المؤسسة.

✚ أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية حول الموضوع وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- ✓ التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان؛
- ✓ محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي؛
- ✓ الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

✚ المنهج المتبع و أدوات الدراسة:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات وكذلك استخلاص النتائج من خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة سونلغاز تيارت.

✚ أهمية البحث:

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- ✓ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتماما كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

- ✓ أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة؛
- ✓ التحليل المالي أداة مهمة وفعالة في اتخاذ القرارات المالية.

✚ أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من المبررات نذكر منها ما يلي:

- ✓ أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني؛
- ✓ طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره المحرك أو العجلة التي تقودها؛
- ✓ محاولة التعمق أكثر في هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصنا.

✚ حدود الدراسة:

• الحدود النظرية: تمثلت في:

- ✓ حصر أهم المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وكذا الأدوات المستخدمة فيه، بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات المالية ومختلف أنواعها؛
- ✓ التركيز على دور التحليل المالي في اتخاذ مثل هذه القرارات.

• الحدود التطبيقية: وتتمثل في:

- ✓ الحدود المكانية: ستقتصر دراستنا على مؤسسة "سونلغاز لولاية تيارت".
- ✓ الحدود الزمنية: سيتم إجراء دراسة حالة على هذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018.

✚ الدراسات السابقة:

نظرا للدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي وأثره على اتخاذ القرارات، سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى دراسات سابقة التي تمكننا من الحصول على مختلف المصادر.

- ✓ دراسة تودرت أكلي (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009):
عالج تودرت أكلي في رسالته الموسومة تحت عنوان " التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي S.C.F 2007، " دراسة القوائم المالية في النظام المحاسبي مع تحديد أهم النقاط التي طرأت عليها.

✓ دراسة لزعر محمد سامي (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012):

وهي مذكرة ماجستير مقدمة بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" وقد هدفت الدراسة إلى معالجة آثار النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

✚ هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

✓ **الفصل الأول:** الذي سيتم التطرق فيه لدراسة التحليل المالي من خلال التطرق إلى مفهوم التحليل المالي وأدواته من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية إلى مفهوم عملية اتخاذ القرارات ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

✓ **الفصل الثاني:** سيخصص هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة سونلغاز تيارت التطرق إلى استعمال أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات ومختلف النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

وعمليات اتخاذ القرار

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، إذ ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة الأعمال، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودانيتها، أو أي طرف آخر له مصلحة يسعى إلى تحقيقها لما له من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أساليب وأدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ومدى ترابطها، وللأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

ويعدّ التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، كما تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة من أصعب العمليات وأهمها، ولذا نجد أن متخذي القرارات لهم دور كبير في المؤسسة من خلال اتخاذ القرار بشكل جيد لتسيير نشاطات المؤسسة، بشكل منظم وواضح في كل المستويات، ويعد القرار المالي من بين أهم القرارات المالية، ويخص كل قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى النقاط التالية:

- **المبحث الأول:** التحليل المالي : أهمية، أهداف ومجالات؛
- **المبحث الثاني:** القرار المالي : تعريف، أهداف، مراحل وتصنيفات؛
- **المبحث الثالث:** علاقة التحليل المالي باتخاذ القرار.

المبحث الأول: التحليل المالي : أهمية، أهداف ومجالات

يعتبر التحليل المالي تشخيص لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، والمستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى:

- **المطلب الأول:** تعريف التحليل المالي؛
- **المطلب الثاني:** أهمية وأهداف التحليل المالي؛
- **المطلب الثالث:** مجالات وأدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطورت مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وبناء على ما تقدم، فقد وردت تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.
- إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ القرارات المستقبلية.
- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.
- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو انشاقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال

معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب¹.

➤ التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضاً أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

1. أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لابد له من معرفة المركز المالي لمؤسته فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسته المالية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نقاط القوة والضعف فيها. وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية التي هي أغراضه:

- ✓ معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.
- ✓ الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة وجدوى الاستثمار في أسهمها.
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
- ✓ الإفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية.
- ✓ الحكم على مدى كفاية إدارة المؤسسة.
- ✓ توضيح الاتجاه العام لفعاليات المؤسسة.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق، 2004، ص ص 21-22.

وهكذا فإن الاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الاتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية.

كما يقوم المحاسب في المؤسسة بإعداد القوائم المالية لبيان نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة وتصوير قائمة المركز المالي لبيان موجوداتها وطرق تمويل هذه الموجودات سواء من خلال حقوق الملكية أو الالتزامات والائتمان، لذلك فإن إدارة المؤسسة هي المحرك الرئيسي لدقة الأعمال من خلال القرارات للسياسات والطرق الصادرة للتنفيذ، فأهمية التحليل المالي للإدارة تنبع من أنه تقييم أداء نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي للمخطط منها والمنفذ فعليا لمعالجة الانحرافات وأسباب حدوثها السالب منها والموجب، ويساعدها في رسم أهدافها ووضع خططها المستقبلية والرقابة القبلية عند التنفيذ لاتخاذ القرارات المهمة لمعالجة الأخطاء وتصحيحها.

وكذلك التحليل المالي يساعد الإدارة في اكتشاف العروض الاستثمارية الربحة والجيدة، ومعرفة قدرة المؤسسة الائتمانية في مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة، وكذلك تقديم النصح والإرشاد للمشاكل الإدارية لتفادي الفشل المالي للمؤسسة من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

2. أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة¹.

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية²:

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة؛
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

¹ جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 79.

² عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2000، ص 143.

- وهناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر بعضها¹:
- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
 - ✓ معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه؛
 - ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع؛
 - ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
 - ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
 - ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛
 - ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
 - ✓ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها؛
 - ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثالث: مجالات وأدوات التحليل المالي.

أولاً: مجالات التحليل المالي:

وتتمثل مجالات التحليل المالي فيما يلي² :

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين). وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

¹ هيثم محمد الزعبي ، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 167.

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص 76، 77.

➤ **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

➤ **تحليل الاندماج والشراء :** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

➤ **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل: الإدارة، والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

ثانياً: أدوات التحليل المالي

التحليل المالي أو تحليل البيانات محاسبيا هو استخدام البيانات المالية وتحليلها وتبويبها باستخدام الطرق والأدوات المناسبة لتقييم أداء المؤسسة من جميع الجوانب، ومحاولة اكتشاف الثغرات ومواطن الضعف في المركز المالي، وإيجاد الحلول المناسبة لها وتحسينها في المستقبل، أو محاولة تحسين الاستثمار أو تغييره إلى مسار آخر، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة. يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال عن إدارة الشركة؛ أي يبين مدى كفاءتها في أداء واجباتها ووظائفها.

يمكننا القول أن التحليل المالي هو "أداة التخطيط السليم" للمنشأة، يقوم المحللون الماليون بأداء عملهم من خلال جداول بيانات وقوائم مالية لتحليل البيانات، وترتيبها، وتنظيمها، كتنظيم تاريخ وقوعها بالإضافة إلى التوقعات التي قد تتعرض لها المنشأة مستقبلاً، وأيضاً بهدف إظهار أسباب نجاح أو فشل المنشأة، حيث يتم تطبيق جميع هذه الإجراءات على برامج معينة مثل برنامج الإكسل.

يعتمد تطبيق التحليل المالي على استخدام المحلل المسؤول عنه إحدى أدوات التحليل مما يساعد على الوصول إلى الأهداف المطلوبة بنجاح، ومن أهم هذه الأدوات:

1.2. تحليل الهيكل المالي: هو ضمان وجود تمويل للحاجات دون حدوث تأثيرات في التوازن المالي، والمردودية المالية؛ من خلال الاعتماد على تطبيق مبدأ السيولة والاستحقاق، أو الفصل بين النشاطات الخاصة بالتحليل.

2.2. تقييم النشاط والنتائج: هو الاهتمام بطريقة تحقيق المنشآت للنتائج، والحكم على مدى قدرة نشاطاتها في الوصول للأرباح عن طريق استخدام أرصدة التسيير الوسيطة، وهي أرصدة تظهر المراحل التي تُشكّل الأسباب والنتائج مما يُساهم باتخاذ القرارات الصحيحة.

3.2. تقييم المردودية: هي المقارنة بين النتائج المحققة والطرق المستخدمة في تحقيقها، وتصنف بأنها المؤشرات الأكثر موضوعية في عملية التقييم الخاصة بالأداء، وتستخدم لاتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

4.2. تحليل التدفقات النقدية: هو من أكثر أدوات التحليل تطورا؛ حيث يستخدم في التحليل المالي المتوازن، ويهتم بمتابعة أسباب الفائض أو العجز المالي في الخزينة، كما يحتوي على مؤشرات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

يتم استخدام تقنيات وأدوات مختلفة لتحليل البيانات المالية، حيث يتم استخدام كل نوع استنادا لوضع الشركة الراهن. ومن بين أدوات التحليل المالي الأكثر استخداما لدينا:

- ✓ **التحليل الرأسي أو العمودي:** وهو طريقة لتحليل البيانات المالية التي تخصص لكل بند من بنود المركز المالي نسبة مئوية معينة من الرقم الإجمالي (الأساسي) في البيان. عادةً ما يعرض السطر الأول من البيان الرقم الأساسي بنسبة 100% وتمثل الأسطر التي تليها نسباً مئوية لكل من النسب الباقية.
- ✓ **التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاه:** يستخدم التحليل الأفقي للبيانات المالية للكشف عن التغيرات التي وقعت على عناصر القائمة المالية على مدار فترة زمنية معينة؛ وذلك لمعرفة التغيرات التي طرأت على البنود بين فترة مالية وأخرى، ويتم التعبير عن هذا التغيير الحاصل في قيمة البند إما على شكل نسبة مئوية، أو بقيمة صريحة (مطلقة) كعرضها بعملة الدولار مثلا. يمكن تطبيق التحليل الأفقي على الميزانية العمومية، وبيان الدخل، والجداول الزمنية للموجودات المتداولة والثابتة، وبيان الأرباح المحتجزة.
- ✓ **تحليل النسبة:** وتعتبر من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة، وهي طريقة كمية لمعرفة سيولة الشركة، وكفاءتها التشغيلية، وربحياتها، وملاءتها المالية؛ وذلك من خلال الاعتماد على النسب المالية لقياس العلاقات بين عناصر القوائم المالية وقيمتها مع مرور الوقت، كما يمكن ربط هذه النسب بمقاييس أخرى للحصول على صورة أوضح للصحة المالية للشركة. يستخدم المحللون الماليون أداة تحليل النسبة لتقييم الوضع المالي للشركات من خلال التدقيق في البيانات المالية السابقة والحالية، كما يمكن لهذه البيانات توضيح أداء الشركة مع مرور الوقت، وكيفية استخدامها لتقدير الأداء في المستقبل.

المبحث الثاني: القرار المالي : تعريف، أهداف، مراحل وتصنيفات

تعتبر القرارات المالية من بين القرارات التي حظيت باهتمام الكثير من الكتاب والمؤلفين في الفكر المالي والإدارة الإستراتيجية، ونظراً للأهمية التي يكتسبها هذا النوع من القرارات جعلت الفكر الاستراتيجي يأخذ كذلك أهمية كبيرة في مسار نشاط المؤسسة واستراتيجياتها العامة من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة وانتقاء البديل الأنسب من بينها الذي يصلح أن يكون خياراً استراتيجياً يمكن تطبيقه في المؤسسة¹. لذا فإننا في هذا المبحث سنتطرق إلى:

➤ **المطلب الأول: تعريف القرار المالي؛**

➤ **المطلب الثاني: أهداف ومراحل القرار المالي؛**

➤ **المطلب الثالث: تصنيفات القرار المالي.**

المطلب الأول: تعريف القرار المالي

تعرف القرارات المالية على أنها هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة ومنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية².

كما يعرف القرار المالي على أنه كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية). بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية اتخاذ القرارات المالية هي عملية اختيار أفضل قرار مالي من بين القرارات الأخرى والذي يهدف إلى تعظيم الربح من خلال التحليل والموازنة بين مختلف القوائم المالية.

¹ زهواني رضا وصيف فائزة خير الدين وسمير بوعافية، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 238.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 207.

³ مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية- المسيلة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009، ص 01.

المطلب الثاني : أهداف ومراحل القرار المالي

أولاً: أهداف القرار المالي

يتطلب المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية الصلاحية في اتخاذ القرار أي أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات والمهارات والصفات التي تمكنه من اتخاذ النسبة العظمى من القرارات، ونظرياً فإن القرار السليم هو القرار الذي يترتب عنه زيادة الأرباح، وإذا ما تم إدخال عامل الوقت أو الزمن فهذا معناه أن القرار المتخذ قد يكون سليماً في لحظة معينة حيث يكون خاطئاً في لحظة أخرى¹.

لتقسيم القرارات المالية فلا بد أن ندرك أن اهتمام المسيرين لا يوجه فقط للأرباح في حد ذاته، بل يوجه أيضاً إلى توقيت هذه الأرباح، كما أن هدف تعظيم الربح هو هدف غامض لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر التوقيت أو عنصر الخطر، بالتالي يجب البحث عن هدف آخر للقرارات المالية وهو ما يتعامل مع التوقيت والخطر ليصبح الهدف هو تعظيم القيمة الحالية في المؤسسة وتعكس في زيادة السعر السوقي للسهم في حالة تداول أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، لتحقيق هذا الهدف هناك منهج يجب إتباعه مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوى التي تعرقل تحقيق الهدف وهذا المنهج هو:

- ✓ دراسة وتحليل البيانات الماضية أو التاريخية المتعلقة بالمشكلة الحالية والمستقبلية أيضاً.
- ✓ تقييم هذه المعلومات و البيانات.
- ✓ تعتبر هذه الخطوة الأكثر أهمية لأنها تتعلق باتخاذ القرار.
- ✓ متابعة القرار.

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه القرارات المالية هو تنظيم القيمة الحالية للمنشأة كما ذكرنا سابقاً وهناك أهداف أخرى تسعى الإدارة المالية لتحقيقها وراء هذه القرارات و تتمثل في²:

- ✓ تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المنشأة المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس الدرجة من المخاطر.
- ✓ تحقيق سيولة نقدية كافية.
- ✓ التشغيل وتحمل مصاريفه وأعبائه النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل.
- ✓ سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ.

¹ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرار)، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص 169.

² عبد الغفار حنفي، المرجع نفسه، ص 170.

ثانياً: مراحل عملية اتخاذ القرارات المالية

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك تصنيفات مختلفة بمراحل وخطوات اتخاذ القرار الإداري وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة ويمكن تبني وجهة النظر التالية¹:

1.2. المرحلة التحضيرية (ولاة القرار)

تتألف هذه المرحلة من مجموعة من العمليات أو الخطوات المرتبة زمنياً وهي التالية:

✓ إدراك المشكلة:

تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي.

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المحلل بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها (الأهداف).

✓ تحديد الأهداف:

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المدير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها أي يتوجب عليه تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.

✓ فهم المشكلة:

إن اكتشاف طبيعتها وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى، و غالباً ما تكون المشكلات الإدارية في شكل

مما يلي:

- مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل دوام العاملين.
- مشاكل حيوية: ويكون نطاق آثارها واسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع الخطط.
- مشاكل طارئة: وتحدث بشكل طارئ بسبب التغيير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وصول المواد.

¹ زيد منير عبوي، القيادة ودورها في العملية الإدارية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 156، 157.

2.2. المرحلة التطورية (تنامي القرار)

تتألف هذه المرحلة من خطوتين وهما:

• **تحديد البدائل:** والبدايل هي الحلول أو الوسائل والأساليب المتاحة أمام المحلل لحل مشكلة قائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى المحلل القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمد على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج تجارب الآخرين. عمليا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لهذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

- القدرة على تطوير الحلول والتصور في حقل إيجاد الحلول خاصة الجديد منها
- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

• **تقييم البدائل:** وهذا يتطلب دراسة وافية لكل بديل لتحديد النتائج المترتبة على كل بديل وتكلفة كل بديل (موازنة بين الإيجابيات والسلبيات) بناء على معايير فنية واقتصادية واجتماعية محددة وبعد ذلك يقوم المحلل بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض.

تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحدوث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار و هذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد. تفيد هذه الخطوة في تقليص عدد البدائل وذلك بعد طرح و إهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية (مستوى الرضا)، وهذه يوفر وقت أكثر لاتخاذ القرار بعيدا عن ما يعرف بالقرار تحت الضغط أي القرار العاجل والفوري.

3.2. المرحلة النهائية (نموذج القرار): تتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1.3.2. الاختيار: يقع الاختيار على البديل المناسب من وجهة نظر المحلل وذلك بعد القيام بالخطوات الخمس السابقة والاسترشاد بما يلي:

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على ذلك في اختيار أنسب بديل.
- اختيار البدائل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب.
- واقعية البديل وإمكانية تنفيذه استنادا للموارد المتاحة وخاصة البشرية التي تعمل على تنفيذه.
- اختيار البديل الذي يحقق الأهداف التنظيمية للمنظمة ويكون منسجما مع سياساتها واستراتيجياتها.
- اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.

2.3.2. تنفيذ القرار: وتعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من المدير لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين.

إن القرار في حد ذاته عديم القيمة ما لم يتم تنفيذه، و كثيرا ما تتفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي، ثم بعد هذا نبدد كل ذلك بسبب فشلنا في تنفيذه، ولهذا بعد أن يتم اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فإن القرار سليم ومنطقي، ثم بعد هذا نبدد كل ذلك بسبب فشلنا في تنفيذه، ولهذا بعد أن يتم اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فإن القرار أو الحل يجب أن تكون له فاعلية في التنفيذ حتى يحقق الهدف المنشود، ويعتقد بعض متخذي القرارات أن دورهم ينتهي باختيارهم لأفضل بديل ولكن هذا الاعتقاد خاطئ بطبيعة الحل لأن القرار و قد يتطلب تنفيذه تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وفاعلية القرار وقد يتطلب الأمر معرفة وإمام من لهم علاقة بالتنفيذ، كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار تساهم بشكل كبير في حسن تحويل البديل عمل فعال ومنتج.

3.3.2. المتابعة والملاحظة والمراقبة: وهذه الخطوة تتطلب من المدير متابعة تنفيذ القرار والتوجيه الذي يمارسه على عمل مرؤوسيه المنفذين، وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل: الاتصال والإرشاد، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص العبر لتطوير الحلول في المستقبل.

الشكل رقم (01-01): مراحل عملية اتخاذ القرار.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث : تصنيف القرارات المالية

عندما نكون بصدد اتخاذ قرار معين فإنه من الضروري معرفة نوعه ومصدره مما يساعدنا في وضع القرار في الإطار الصحيح وللقرارات عدة تصنيفات، كما لا تخلو عملية اتخاذ القرارات من مشاكل عدة وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

تختلف معايير تصنيف القرارات حسب وجهات نظر المختصين وكل تصنيف يهدف إلى الجانب أو المعيار الأكثر أهمية وتأثيراً بالنسبة إليه ومن هذه التصنيفات ما يلي:

أولاً: تصنيف حسب النشاط (المستويات الإدارية)

وفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى:

1.1. القرارات الإستراتيجية: تتميز هذه القرارات بضخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها يتم اتخاذها على مستوى الإدارة العليا، وهي قرارات تقم بحل المشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المنظمة ومستقبله¹.

2.1. قرارات تكتيكية (الإدارة التنظيمية): وهي القرارات التي تتعلق بوضع الهيكل التنظيمي بطريقة تؤدي إلى تعظيم كفاءة الأداء للمنظمة وغالباً ما تهدف إلى توفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط وبطريقة تؤدي إلى تعظيم الأداء للمنظمة، ويتضمن ذلك تحديد الإدارات والأقسام المختلفة و توضيح السلطة والمسؤوليات لكل مستوى إداري، هذه القرارات غالباً ما يتم اتخاذها على مستوى الإدارة الوسطى².

3.1. القرارات التشغيلية: هي قرارات تتعلق بالعملية التشغيلية تسعى من خلالها المنظمة إلى ترجمة وتحقيق القرارات الإستراتيجية إلى واقع ملموس، هذه القرارات يتم اتخاذها على المستويات التنظيمية الدنيا³.

ثانياً: تصنيف حسب الوظائف الإدارية

ترتبط هذه القرارات بالوظائف الإدارية التي يمارسها المديرون بحيث نجد⁴:

1.2. القرارات الخاصة بوظيفة التخطيط: وهي قرارات تخطيطية يتم من خلالها تحقيق أهداف المؤسسة طويلة الأجل (أكثر من سنة).

¹ جمال الدين لعويصات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 27.

² أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 27.

³ جمال الدين لعويصات، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ فتحي أحمد نياض، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 100،

2.2. قرارات خاصة بوظيفة التنظيم: مثل القرارات الخاصة بتحديد الهيكل التنظيمي، وطرق وأسس التنظيم المختلفة.

3.2. القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه: هي قرارات خاصة بتوجيه المرؤوسين وإرشادهم في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، وتحديد أشكال الاتصالات ووسائله المختلفة.

4.2. القرارات الخاصة بوظيفة الرقابة: مثل القرارات الخاصة بقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المتوقعة، تحديد الانحرافات و تصحيحها وأساليب الرقابة المختلفة وأدواتها.

الشكل رقم (01-02): اتخاذ القرار يمثل جوهر العملية الإدارية.



المصدر: أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 37.

ثالثاً: تصنيف القرارات حسب مصادرها (الإدارات المختلفة)

ووفق هذا التصنيف يتم تجزئة الخطة العامة للمؤسسة إلى خطط فرعية وتوزيعها حسب المصالح المختلفة للمنظمة¹.

1.3. الإدارة المالية: كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها والإجراءات الواجب إتباعها، والتي من خلالها تتخذ القرارات المالية المتعلقة بتوفير وتدبير الأموال اللازمة وطرق صرفها على المشروعات المختلفة للمنظمة، وتحديد مصادر التمويل المختلفة.

2.3. إدارة الأفراد (الموارد البشرية): وتتعلق بالقرارات الخاصة بشؤون الموظفين، التدريب، الترقية، الأجور والإنجازات... إلخ.

3.3. إدارة الإنتاج: تتخذ القرارات الإنتاجية التي تتعلق بحجم الإنتاج، الجودة، طرق الإنتاج... إلخ.

¹ نواف كنعان، اتخاذ القرارات المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 87.

4.3. إدارة التسويق: تتخذ من خلالها القرارات التسويقية المتعلقة بتحديد السوق، الأسعار، إشهار والحملات الترويجية....إلخ.

5.3. إدارة الأبحاث والتطوير: وتتخذ فيها القرارات المتعلقة بالأبحاث العلمية (ابتكار سلع ومنتجات جديدة) أو تطوير منتجات (مواصفات جديدة).

6.3. قرارات التمويل: كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة وطرق التمويل، معدلات الأرباح المطلوب تحقيقها....إلخ.

رابعا: تصنيف حسب درجة التأكد (ظروف اتخاذه)

حسب هذا المعيار تقسم القرارات إلى ثلاث أنواع:

1.4. القرارات في حالة التأكد: وهي قرارات تتخذ في ظل التأكد التام بنوع المتغيرات وطبيعتها، وغالبا ما يكون الموقف الذي يوجد فيه متخذ القرارات واضحا وتتميز هذه القارات بسهولة اتخاذها ونتائجها مضمونة.

2.4. القرارات في حالة المخاطرة: وهي قرارات تتخذ في ظروف معروفة وهناك احتمال في حدوثها ودرجة الاحتمال معروفة نسبيا فمثلا هناك قرار عائده كبير لكن درجة المخاطرة فيه تكون ضئيلة.

3.4. القرارات في حالة عدم التأكد: هذه القرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يمكن معرفة كل البدائل ولا النتائج المتوقعة ويلجأ متخذ القرار في هذه الحالة إلى بعض الأساليب الرياضية والإحصائية للوصول لأحد البدائل المتاحة.

خامسا: تصنيف القرارات حسب البرمجة

وفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى نوعين¹:

1.5. القرارات المبرمجة: وهي قرارات تتخذ بشكل روتيني ومتكرر حيث أنها تتخذ في مواقف محددة وتخضع لقواعد معينة وغالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنه.

2.5. القرارات غير المبرمجة: هي قرارات عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجه المشكلة لأول مرة ولا يوجد خيارات مسبقة بكيفية حلها، لذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي عدم التأكد بشأن نتائج التصرفات البديلة فيمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة استخدام حكمه الشخصي وتقييمه ورؤيته للمشكلة.

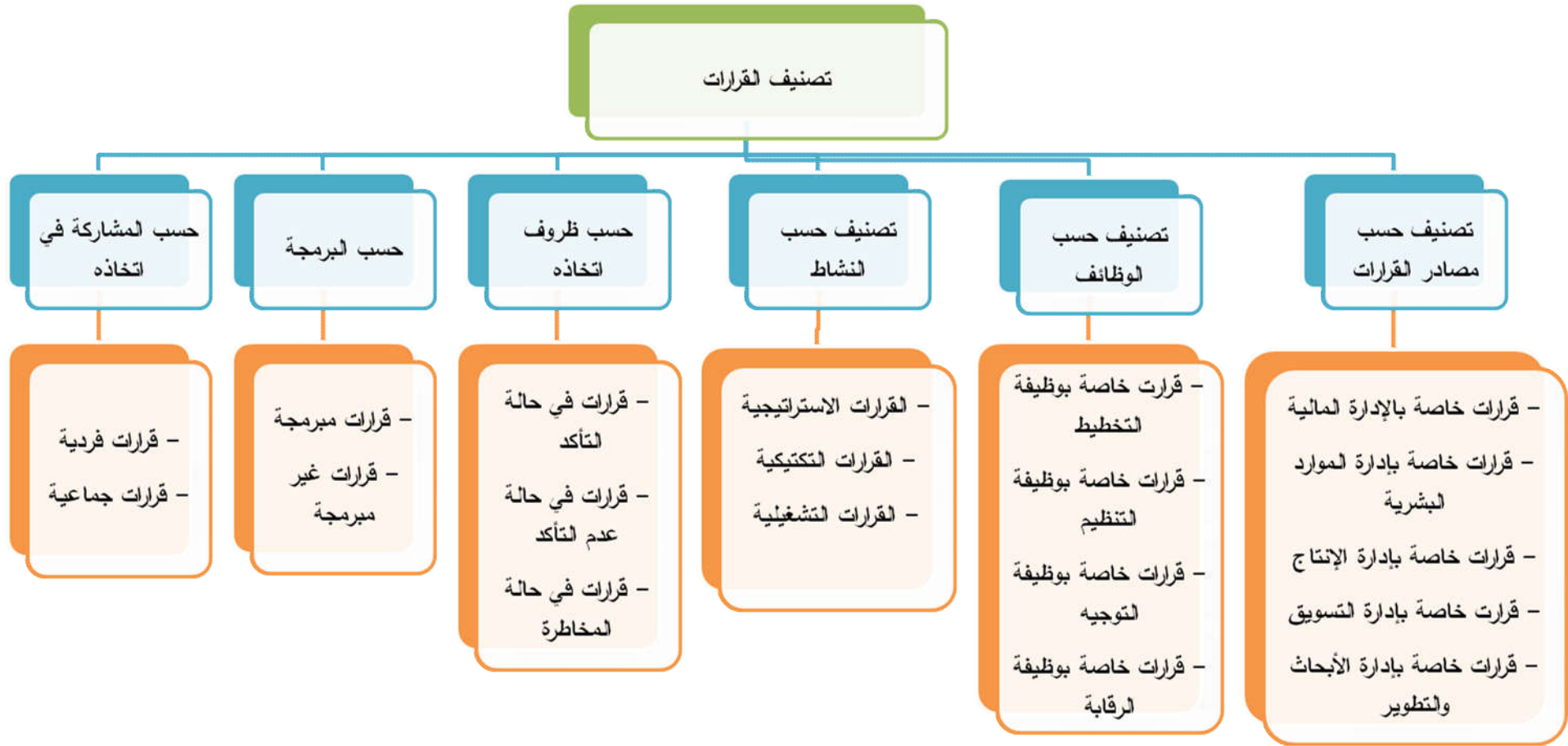
¹ حسين بالعجوز، مدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

سادسا: تصنيف القرارات وفقا للمشاركة في اتخاذها

تنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى:

- 1.6. قرارات فردية: وهي قرارات تتخذ بشكل انفرادي فيقوم متخذ القرار بتحليل المشكلة ودراستها وتحديد البدائل المتاحة وتقييمها واتخاذ البديل الأفضل.
- 2.6. قرارات جماعية: وهي قرارات تتخذ بصفة جماعية أي يتم دراسة المشكلة المطروحة من طرف مجموعة من الأفراد وتحديد البدائل المتاحة ثم التصويت على الأفضل بديل مقترح ومتابعة تنفيذه. والشكل التالي يوضح مختلف تصنيفات القرار.

الشكل رقم (01-03) : تصنيف القرارات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: علاقة التحليل المالي باتخاذ القرار

أصبحت عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمراً ضرورياً ، ومن ثم أصبح لزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عدداً ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه. وفي هذا المبحث سنتعرض إلى:

- **المطلب الأول:** تشخيص الوضعية المالية بواسطة رؤوس الأموال؛
- **المطلب الثاني:** التشخيص بواسطة النسب؛
- **المطلب الثالث:** التشخيص المالي في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تشخيص الوضعية المالية بواسطة رؤوس الأموال

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والتمثلة في:

أولاً: رأس المال العامل FR

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كما يلي:

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة وبحسب الطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول}$$

من أسفل الميزانية: يعرف على أنه الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون وبحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

1. أنواع رأس المال العامل

هناك عدة أنواع من رأس المال العامل، نذكر منها¹:

1.1. رأس المال العامل الصافي: يعني رأس المال العامل الصافي الأصول المتداولة ناقص الالتزامات المتداولة، ولذلك فإنه لتحديد صافي رأس المال العامل ينبغي الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، ومكوناتها وطبيعتها وقدرتها على التحول السريع للنقدية، لما أن ذلك لا يعني أنها تتفصل عن الجزء الآخر من الميزانية لدى المؤسسة المتمثلة في الأصول الثابتة ومصادر تمويلها. يحسب بالطريقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الصافي} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

2.1. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة})$$

3.1. رأس المال العامل المتغير: يستخدم رأس المال العامل المتغير لتمويل الأصول المتداولة، التي تكون لازمة وضرورية لمقابلة عملية استثمارية توسيعية، بحكم بعض العوامل التي تكون إما عوامل دورية أو موسمية أو عوامل طارئة، وهذا يعني انكماشه عند اختفاء العوامل التي أدت على هذه العملية الاستثمارية، ومن هذا جاءت تسميته برأس المال المتغير.

4.1. رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح بتمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{أو: رأس المال العامل الخاص} &= \text{رأس المال العامل الدائم} - \text{الديون طويلة الأجل.} \end{aligned}$$

حيث إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 هذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأموال الثابتة والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

¹ ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص 47.

5.1. رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة، حيث أن:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

أو بتعريف آخر: هو جزء من الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة في تمويل أصولها.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

فإذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجات خاصة في المدى القصير.

المطلب الثاني: التشخيص بواسطة النسب المالية

سنقوم بعرض أهم النسب المالية المستخدمة كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

أولاً: ماهية النسب المالية

1. مفهوم النسب المالية: تعرف النسب رياضياً بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فتستخدم النسب للإشارة إلى تلك العلاقات التي لا تكون ظاهرة في البيانات الخام¹، ويستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية، ويعبر عن العلاقات في شكل نسب مئوية أو معدلات².

2. أنواع النسب المالية:

على الرغم من تعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى:

¹ حمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 61.

² عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 86.

1.2. نسب السيولة: تهدف إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتمد المشخص المالي غالباً على حساب النسب التالية:

الجدول رقم (01-01) : نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	هي نسبة تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية - المخزونات / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل واستثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول لسيولة دون نقص قيمته وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم فيه.
نسبة السيولة الجاهزة	المتاحات النقدية / الخصوم الجارية	تعبّر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحقت الدافعون اللجوء إلى القيم المالية غير الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي لطلبة سنة أولى و ثانية ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-

2015، ص 61) وكذلك :

- عبد العزيز قتال ورفيق يوسف، دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الربوية، جامعة تبسة، الجزائر، 2018، ص 219).

2.2. نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لقياس مدى كفاءة الموظفين والمسؤولين في المؤسسة وقدرتهم على إدارة موجوداتها، ونجد فيها ما يلي:

الجدول رقم (01-02): نسب النشاط

النسب	الصيغة الرياضية	مدلولها
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة	يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة	يشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	يشير هذا المعدل إلى عدد مرات المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين)، كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الحقوق	صافي المبيعات الآجلة / متوسط حسابات المدينين	تبين هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة.
معدل دوران الموردين	المشتريات الآجلة / متوسط حسابات الدائنين	يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء الآجلة التي تقوم بها المؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، الأردن، 2016، ص 215-217).

3.2. نسب التمويل: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب:

الجدول رقم(01-03): نسب التمويل

النسبة	الصياغة النموذجية	مدلولها
التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تبين هذه النسبة درجة تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بالأموال الدائمة، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد.
التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	هذه النسبة تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، هذه النسبة يمكن أن تكون أقل من الواحد دون أن يؤثر ذلك عن وضعية المؤسسة بشرط أن تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة أي إلى درجة استقلاليتها.
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد عن(مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، 45-

46).

المطلب الثالث: أثر التشخيص المالي في اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية

تعتبر القوائم المالية من أهم وثائق المؤسسة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، وهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، ويوجد تعدد للجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات.

أولا: عرض أهم القوائم المالية

قبل القيام بعرض القوائم المالية يمكن إعطاء مفهوم بسيط لها: "القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجامع"¹.

1. الميزانية المالية:

تعرف الميزانية المالية على أنها: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم وتفصل هذه العناصر داخل الميزانية إلى العناصر الجارية والعناصر الغير جارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم ترتب حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة والغير متداولة"².

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للميزانية المالية "هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول لمرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية"³. وتضم الميزانية جانبين أساسيين هما:

• جانب الأصول⁴:

-الأصول الغير الجارية (غير متداولة): "هي أصول مخصصة للاستغلال بصورة مستمرة لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد". وتشمل: التثبيات المعنوية، التثبيات العينية، التثبيات المالية، المخزونات، ضرائب مؤجلة غيرها...إلخ.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22 .

² المرجع نفسه، ص 25.

³ Tayeb Zitoun, *Analyse financière*, Edition Berté, Algérie, 2003, P75.

⁴ أنظر الملحق رقم (1) الخاص بجانب الأصول للميزانية المالية

-الأصول الجارية (متداولة): هي الأصول التي تتوقع المؤسسة بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، بالإضافة إلى العملاء وخزينة الأصول.

• جانب الخصوم¹:

إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، والتي قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء، وقد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها، وتشمل:

- رؤوس الأموال الخاصة: وتضم رأس المال الصادر، رأس المال غير المستعان به، علاوات واحتياطات، فرق إعادة التقييم، والنتيجة الصافية.

- الخصوم غير الجارية: والتي تضم كل القروض، والديون المدينة المالية، الضرائب المؤجلة، مؤونات.... إلخ.

- الخصوم الجارية: تشمل الموردين والحسابات الملحقة، الضرائب، ديون مدينة أخرى، خزينة الخصوم.

2. جدول حسابات النتائج: توجد تعاريف متعددة لجدول حسابات النتائج نذكر منها:

يعرف جدول حسابات النتائج بأنه "جدول يقيم مجموعة من المعطيات المالية حيث يبين فيه مختلف الأرباح التي تحققت المؤسسة ومختلف المصاريف التي تتحملها ممثلة بالنواتج والتكاليف حيث يسمح بفهم مختلف مراحل تكون نتيجة المؤسسة"².

أو هو "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة"³.

1.2 أشكال جدول حسابات النتائج: لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب

مواعتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما⁴:

1.1.2 جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: الذي يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، ذلك من أجل

حساب النتيجة الصافية وبحسب هذه الطريقة يجب المرور بالعشر مستويات التالية⁵:

¹ أنظر الملحق رقم (2) الخاص بجانب الخصوم للميزانية المالية.

² Jean Louis Amelon, L'essentiel à Connaitre En Gestion Financier, Edition Maxima, Paris, France , 2002, p53.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19)، ص24.

⁴ أنظر الملحق رقم (03) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

⁵ سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في مقياس التسيير المالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015، الصفحات

24،23،22.

- إنتاج السنة المالية: يتمثل في إجمالي المنتجات وجميع السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ومؤشر مرجعي للحكم على القدرة الإنتاجية للمؤسسة.
- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، والخدمات الخارجية، والاستهلاكات الأخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
- القيمة المضافة للاستغلال: تعبر عن الإضافة التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي وتساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال قياس معدل نموها قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة، كما تستخدم كمقياس للمقارنة ما بين المؤسسات في نفس النشاط. هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- النتيجة العملياتية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.
- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين النواتج المالية الناتجة عن عمليات الإقراض والأعباء المالية الناتجة عن عمليات الاقتراض.
- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: نتحصل عليها بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.
- النتيجة غير العادية (الاستثنائية): تمثل الفرق بين النواتج غير العادية والأعباء غير العادية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن جمع أو طرح حسب الحالة (النتيجة الصافية) للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

2.1.2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة¹: يقوم على المقارنة التحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا يسمح بالحصول على مختلف التكاليف التي تقع على مختلف الوظائف داخل المؤسسة.

- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

¹ أنظر الملحق رقم (04) الخاص بجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

- النتيجة العملياتية: وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف والأعباء الأخرى العملياتية. أما بالنسبة لباقي المستويات فتحسب بنفس الطريقة التي تعرضنا لها في حساب النتائج حسب الطبيعة.

3. جدول التمويل:

1.3. مفهوم جدول التمويل:

ويطلق عليه أيضا جدول الاستخدامات والموارد يتم إعداده انطلاقا من ميزانيتين متتاليتين، يمكن بواسطته معرفة الكيفية التي تمت من خلالها تغطية احتياجات التمويل الخاصة بالاستثمار والاستغلال¹.

ويعد أيضا أحد الكشوفات التي تلخص الحالة المالية للمؤسسة ويهدف من ورائه المحلل إلى التعرف على حقيقة الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة، والكيفية والوجهة التي استعملت فيها هذه الموارد وهذا لن يتم بطبيعة الحال إلا من خلال مقارنة ميزانيتين وظيفيتين متتاليتين²، ويبين كذلك التغيير الحاصل ضمن ثروة المؤسسة خلال فترة نشاط محددة، وذلك من خلال التدفقات النقدية للموارد والاستخدامات في المدى الطويل والقصير بالاعتماد على ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين والتي ينتج عنها تغير في المعادلة الأساسية للخرينة كما يلي³:

$$\Delta BFR = \Delta FRng + \Delta Tng$$

2.3. إعداد وتكوين جدول التمويل:

لإعداد جدول التمويل حسب المخطط المحاسبي العام PCG نبحث عن الفرق بين التدفقات النقدية الطويلة والقصيرة الأجل لميزانيتين متتاليتين، ومنه فإن لجدول التمويل جزئيين هما⁴:

¹ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007 S.C.F، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 26.

² Josette Peyrard , Analyse Financière, Librairie Vuibert ,8^{ème} édition, Paris ,France ,1999, p154.

³ يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات) // (الجزء الأول)، دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2019، ص 126.

⁴ سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص ص 24، 23، 22.

الجزء الأول من جدول التمويل:

الموارد المالية طويلة الأجل التي جلبتها المؤسسة والتي تتمثل في التغيير في الموارد الدائمة بين الدورة السابقة والدورة الحالية.

الاستخدامات التي كونتها المؤسسة والتي تتمثل في التغيير في الاستخدامات المستقرة بين الدورة السابقة والدورة الحالية.

الجدول رقم (01-04): الجزء الأول من جدول التمويل

حركة التمويل

الموارد المستقرة R_D	الاستخدامات المستقرة E_S
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على التمويل الذاتي CAF - التنازل عن التثبيتات - الحصول على قروض مالية - الرفع في رأس المال 	<ul style="list-style-type: none"> - حيازة تشبيات جديدة - مصاريف موزعة على عدة سنوات - تسديد قروض مالية - انخفاض في رأس المال - تسديد مكافأة رأس المال (توزيع الأرباح)
التغير في الموارد المستقرة (+)	التغير في الاستخدامات المستقرة (-)
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="width: 30%;"></div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">$FRng\Delta$</div> <div style="width: 30%;"></div> </div>	

المصدر: محاضرة الأستاذة الدكتورة، سعيذة بورديمة، ص 52.

وبالتالي فإن الجزء الأول من جدول التمويل يظهر لنا التغير في رأسمال العامل الصافي الإجمالي :

$FRng$

$$\Delta FR ng = \Delta R_D - \Delta E_S$$

شرح محتوى الجزء الأول من جدول التمويل: ويتكون من العناصر التالية:

✓ **حيازة التثبيتات:** تشمل الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية التي تم حيازتها أو إنشاؤها خلال الدورة الحالية، تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{تثبيتات الدورة الحالية} = \text{تثبيتات الدورة السابقة} + \text{الحيازة} - \text{التنازل}$$

✓ **تسديد القروض المالية:** تتمثل في أقساط السنوية للقروض والمسددة خلال الدورة الحالية، يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{قروض الدورة الحالية} = \text{قروض الدورة السابقة} + \text{الحصول على قروض} - \text{تسديدات}$$

✓ **تخفيض في رأس المال:** هي عملية معاكسة بالرفع في رأس المال، تتم من خلال خروج بعض المساهمين أو بسبب ضم الخسائر المتراكمة.

✓ **المصاريف الموزعة على عدة سنوات:** هي المصاريف التي تُوزع على عدد السنوات وبالتالي تُخفض من مصاريف ما يؤدي إلى إنعاش النتيجة.

✓ **تسديد مكافآت رأس المال:** هي الأرباح التي حققتها المؤسسة في الدورة السابقة والتي تم توزيعها خلال الدورة الحالية، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{ارتفاع الاحتياطات}$$

✓ **القدرة على التمويل الذاتي (CAF):** هي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخل مالية ونواتج خلال دورة معينة، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات لإستهلاك} + \text{مخصصات المؤنات} - \text{استرجاع المؤنات} + \text{أو} - \text{فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات}$$

✓ **التنازل عن التثبيات:** تشمل كل التثبيات المتنازل عنها بسعر السوق.

✓ **الحصول على قروض مالية:** تتمثل في القروض المتحصل عليها خلال الدورة الحالية من المؤسسات المالية والمصرفية عدا الاعتمادات البنكية الجارية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{قروض الدورة الحالية} = \text{قروض الدورة السابقة} + \text{الحصول على قروض} - \text{تسديدات}$$

✓ **الرفع في رأس المال:** عبارة عن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة بمختلف الطرق كإصدار أسهم أو الحصول على إعانات الاستثمار..... إلخ.

الجزء الثاني من جدول التمويل: يتضمن التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والتغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية، ونلخص هذه العناصر في النقاط التالية:

✓ التغير في عناصر الاستغلال ΔBFR_{ex} ؛

✓ التغير في العناصر خارج الاستغلال ΔBFR_{hex} ؛

✓ التغير في الخزينة الصافية الإجمالية ΔTng .

والجدول الموالي يوضح لنا الجزء الثاني من جدول التمويل:

الجدول رقم (01-05): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta FRng$			
الرصيد (1) - (2)	الموارد (2)	الاحتياجات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال: -التغير في أصول الاستغلال -التغير في ديون الاستغلال
			A ΔBFR_{ex}
			التغير في العناصر خارج الاستغلال: -التغير في المدينين الآخرين -التغير في الدائنين الآخرين
			B ΔBFR_{hex}
			A+B = BFRg ΔC
			تغيرات الخزينة: -التغير في الاستخدامات -التغير في ديون الخزينة
			Tn D
			$\Delta FRng = C+D$

المصدر: محاضرة الأستاذة الدكتورة، سعيدة بورديمة، ص 53.

تحليل محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل: يتضمن التغيرات في العناصر التالية:

✓ التغير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي تحسب بالعلاقة التالية:

$$R_{ex}\Delta E_{ex}-\Delta BFR_{ex}=\Delta$$

✓ التغيير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية وتلك ذات الطابع الاستثنائي. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$R_{hex}\Delta E_{hex}-\Delta BFR_{hex}=\Delta$$

✓ التغيير في عناصر الخزينة: الفرق بين استخدامات وموارد الخزينة ينتج عنه التغيير في الخزينة كآتي:

$$R_T\Delta E_T-\Delta Tng=\Delta$$

وبناءً على التغييرات في العناصر الثلاث يمكن حساب التغيير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية

تبعاً للعلاقة التالية:

$$FRng\Delta Tng=+\Delta BFR_{hex}\Delta +BFR_{ex} \Delta$$

4. جدول تدفقات الخزينة:

1.4. تعريفه:

يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه: "جدول من شأنه أن يدرس تطور الحالة المالية للمؤسسة من سنة إلى أخرى وهذا بالنظر إلى التدفقات الجارية للخزينة ويرجع في الأصل إلى الفصل النظري لجدول التمويل الذي بفضلته يتم إعادة ترتيب ما هو موجود ضمنه على أساس وظائف التدفقات السنوية الداخلة والصادرة من الخزينة"¹.

2.4. مكونات جدول تدفقات الخزينة: وتتمثل في²:

- ✓ الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتمثل في التدفقات المالية الناتجة عن بيع شراء السلع وخدمات، وكل العمليات العادية التي تخص الدورة التشغيلية للمؤسسة.
- ✓ الأنشطة الاستثمارية: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيلات الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
- ✓ الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): هي تلك الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالزيادة أو النقصان مكافآت رأس المال المدفوعة، تشمل تدفقات نشاط التمويل.

¹ سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 17.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 80.

3.4. نماذج جدول تدفقات الخزينة:

توجد العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة ومحللين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة وفيما يلي أهمها:

✓ **جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة¹**: يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا. ويمكن استعماله في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح الموارد المالية وقلة الاستثمار.

✓ **جدول تدفقات الخزينة الخاص بـ OEC أو الطريقة غير المباشرة²**: تم تبني هذا النموذج من قبل النظام المالي المحاسبي الجزائري والذي يوصف من قبل بعض المحللين الماليين أنه مثالي إلى حد ما لدراسة تدفقات الخزينة بتمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة من خلال تقسيمها حسب الوظائف الأساسية للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل.

2. الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية:

يتم تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، حيث تسمح هذه التقنيات بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة، إن الميزانية المالية والميزانية الوظيفية يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية، والتي من خلالها يمكن استخراج مختلف المؤشرات المالية التي تفيد في التحليل المالي.

1.2. الميزانية المالية المختصرة:

تعتبر الميزانية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم وتعمل على إبراز نقاط القوة والضعف في الهيكل المالي في المؤسسة، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة والاستحقاق ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية³:

- ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- لتسهيل مبدأ لمعيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة.

¹ أنظر الملحق رقم (05) الخاص بجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

² أنظر الملحق رقم (6) الخاص بجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 86.

الجدول التالي يبين لنا نموذج بناء الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (01-06): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
<p>الأصول الغير الجارية</p> <p>-الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية</p> <p>-عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة</p>	<p>الأموال الدائمة</p> <p>- الأموال الخاصة</p> <p>-الديون المتوسطة والطويلة</p> <p>-الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة</p>
<p>الأصول المتداولة</p> <p>-المخزونات</p> <p>-حقوق المؤسسة لدى الغير</p> <p>- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة.....)</p>	<p>القروض القصيرة الأجل</p> <p>-المورد وملحقاته</p> <p>-الإعتمادات البنكية الجارية</p>

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ص86.

2.2. الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل، الاستثمار، والاستغلال.

• **مفهوم الميزانية الوظيفية:** هي وسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية للتحليل المالي (التوازن الأدنى) والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة، وفي الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل¹.

• **أقسام الميزانية الوظيفية:** تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات تتمثل فيما يلي²:

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتكون الموارد من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤنات والنتائج المتراكمة

¹ لحسن دردوري، التشخيص المالي، مطبوعة لطلبة الماستر، تخصص مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص2.

² لحسن دردوري، نفس المرجع السابق، ص31.

والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة تتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

- مستوى استخدامات وموارد الاستغلال: تتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة وموارد هذه الاحتياجات، حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من (المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون والمدينون كضمانات الأغلفة والتسبيقات الملحقة، TVA (للتحصيل...) أما موارد الاستغلال فتتشكل من (ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، التسبيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...).
- مستوى استخدامات وموارد خارج الاستغلال: كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
- مستوى الخزينة: يشمل هذا المستوى استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية.

الجدول الموالي يبين نموذج لبناء الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم (01-07): الميزانية الوظيفية

<u>الموارد الدائمة RD</u> الأموال الخاصة الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الإستهلاكات والمؤونات	<u>الاستخدامات المستقرة (بقيم إجمالية) ES</u> الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
<u>موارد الاستغلال R_{ex}</u> مستحقات الموارد وملحقاته	<u>استخدامات الاستغلال (بقيم إجمالية) E_{ex}</u> المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
<u>موارد خارج الاستغلال R_{hex}</u> موارد أخرى	<u>استخدامات خارج الاستغلال (بقيم إجمالية) E_{hex}</u> حقوق أخرى
<u>موارد الخزينة Rt</u> الإعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	<u>استخدامات الخزينة Et</u> المتاحات
<u>مجموع الموارد (بقيم إجمالية) R</u>	<u>مجموع الاستخدامات (بقيم إجمالية) E</u>

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ص101.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تطرقنا إلى موضوع التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية وذلك باستخدام مختلف الأساليب والأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، وكذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي.

يعتبر التحليل المالي أمراً هاماً وضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة من خلال تقييم وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، من أجل الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، كما يعد الأداة التي يستطيع من خلالها المحلل توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، وذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل التي قد تواجه المؤسسة، حيث تساعد على معرفة السبل التي تتمتع بها المؤسسة وهل لها توازن مالي.

من خلال تطبيق التحليل المالي وإعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذو القرارات، حيث تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل المؤسسة، كما تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات، كونها تختار أفضل وأنسب البدائل من بين العديد من القرارات، حيث تمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل، كما تتأثر بعوامل مختلفة.

ويعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات المالية لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، لذا لا يمكن اتخاذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي.

وفي الأخير يمكن القول بأن التحليل المالي يلعب دوراً بالغ الأهمية في اتخاذ القرارات في المؤسسة، من خلال المساعدة على اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها وتدعيمها، ونقاط الضعف مع محاولة تصحيحها وتقاديرها في المستقبل، مما يؤدي بدوره إلى استمرارية المؤسسة والمحافظة على بقاءها والعمل على زيادة قيمتها السوقية وتعظيم أرباحها.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية

لمؤسسة سونلغاز تياروت



تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب "ولاية تيارت" من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر هدفها إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** تناولنا فيه تقديم المؤسسة محل الدراسة من خلال إعطاء لمحة تاريخية حول نشأة المؤسسة وكذا مراحل تطورها وخصائصها والتعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- **المبحث الثاني:** تناول تحليل القوائم المالية من خلال عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج والميزانيات المختصرة للسنوات (2013-2018) وأخيرا تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المؤسسة الأم سونلغاز

من خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للغرب- فرع سونلغاز، بالتعرض أولاً إلى نشأة وتطور المؤسسة -سونلغاز-، ثم تعريف المؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها وتطورها ونشاطاتها، وفي الأخير تقديم المصلحة ومهامها.

أولاً: نشأة وتطور المؤسسة الأم سونلغاز

في سنة 1947م تم إنشاء المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز المعروفة بـ E.G.A (مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر)، التي أسند إليها احتكار إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وكذلك توزيع الغاز، وقعت تحت مفعول التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946م. بعد الاستقلال استمرت المؤسسة في العمل إلى غاية 1969 حيث تحولت E.G.A إلى سونلغاز. وما لبثت أن أصبحت ذات حجم هام، وكان المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييرية لكي يكون في مقدورها مواكبة التنمية الاقتصادية للبلاد؛ والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية. وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية. وبقيت سونلغاز تمارس وتحتكر السوق في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى غاية 1983 أين تم إعادة هيكلة المالية والعضوية الشاملة لكل المؤسسات العمومية وتمخضت عن هذه العملية تحويل وحدات سونلغاز للأشغال وصنع المعدات إلى مؤسسات مستقلة تابعة لمؤسسات تسيير مساهمات الدولة وهي:

KAHRIF - كهرباء للأعمال المولدة للكهرباء.

KAHRAKIB - كهربيك لتركيب البنية التحتية والمنشآت الكهربائية.

KANAGAZ - كناغاز لإعداد وانجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز.

INERGA - أنرقا لأشغال الهندسة المدنية.

ETTERKIB - التركيب للتركيب الصناعي.

AMC - لصناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة.

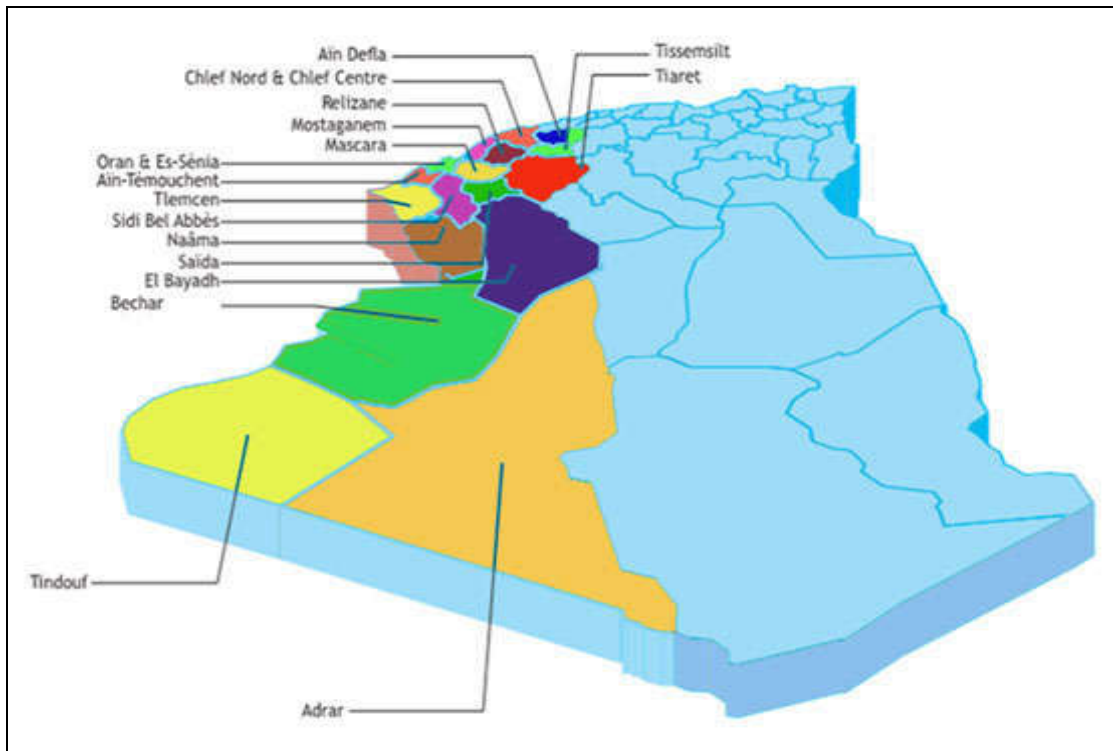
SAH - قسم الوقاية والأمن.

في سنة 2006، تمت هيكلة وظيفة التوزيع في أربع شركات فرعية وهي: الجزائر العاصمة، منطقة الوسط، منطقة الشرق ومنطقة الغرب.

في جانفي 2007، جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسونلغاز لترقى إلى فرع هو: معهد التكوين في الكهرباء والغاز، وتم توقيع إنهاء عملية إعادة هيكلة مجمع سونلغاز مع إنشاء شركة هندسة الكهرباء والغاز.

في شهر جانفي 2009، الأمر الذي جعل عدد من فروع قطب "الأشغال" يبلغ ستة فروع.

الشكل رقم (02-03): يوضح فروع شركة سونلغاز مع تحديد المؤسسة محل الدراسة¹.



المصدر: اعتمادا على وثائق مستخرجة من مؤسسة سونلغاز تيارت

¹ مؤسسة سونلغاز تيارت

المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعد التطور الهيكلي ذلك الجهد طويل المدى لإدخال التغييرات المخططة تحت رعاية المؤسسة ويحتوي هذا الجهد على منهج التغيير نفسه. أما بالنسبة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز فهي تعتمد هيكلًا اجتماعيًا حسب تسلسلها الإداري الذي يهدف إلى توزيع المهام حسب الرتب من الرئيس إلى المرؤوس. كما نجد في مؤسسة سونلغاز لكل مصلحة رواق.

يعملها مدير التوزيع المعني بتسيير شؤون المؤسسة، كما نجد كاتبة المديرية أو الأمانة العامة.

- المكلف بالشؤون القانونية؛

- المكلف بالاتصال؛

- المكلف بالأمن الداخلي للمؤسسة.

وفي الرواق الأول نجد:

- قسم الموارد البشرية؛

- قسم الشؤون العامة.

وفي الرواق الثاني نجد:

- قسم العلاقات التجارية بفروعه الموزعة بمناطق مختلفة عبر الولاية؛

- قسم دراسات التنفيذ وأشغال الكهرباء والغاز؛

- قسم تقنيات الكهرباء بفروعها موزعة عبر تراب الولاية.

أما الطابق السفلي فيوجد رواق خاص بتنظيم الإعلام الآلي.

المهام الموكلة لكل مصلحة:

من خلال المخطط التنظيمي السابق نذكر مختلف المهام الموكلة لكل قسم من أقسام المؤسسة:

1- مصلحة قسم الموارد البشرية:

قسم متخصص بالموظفين بمختلف أصنافهم والعمل الأكبر الذي تقوم به المصلحة هو إعداد الأجور ومراقبة الغياب والحضور واستقبال شكاوي الموظفين وكذلك إعداد شهادة العمل ومنح بيان عطلة إثر طلب هذا الأخير. وكذا متابعة المسار المهني للمتربصين من حيث التأطير والمتابعة المهنية ومراقبة الحضور اليومي.

2- مصلحة تقنيات الغاز:

أ- استغلال الحقل:

- تحضير برامج الأشغال؛

- متابعة وتحليل المقاييس الزمنية؛

- تحضير تقارير الغاز المهمة والعارضة.

ب- قسم المراقبة والتطوير:

- ضمان مطابقة المخططات مع الواقع؛
- مراقبة الدراسات الفعلية لمصلحة الدراسات والأشغال.

ج- قسم حفظ الغاز:

- إدارة وضمان الحماية من العيوب؛
- تحضير برنامج السنوي للأبحاث.

3- مصلحة تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز:

- دراسة الطلبات؛
- جمع الملفات التقنية للأشغال؛
- مراقبة الأماكن المبرمجة.

4- مصلحة تنظيم النظام الآلي:

- إدارة نظام المعلومات؛
- تطوير العمليات الآلية؛
- تحضير فواتير المشتركين؛
- طبع كشف رواتب الموظفين.

5- مصلحة العلاقات التجارية:

- الدراسات التجارية؛
- الاتفاقيات مع المشتركين؛
- تحضير متابعة الطلبات.

6- مصلحة المالية والمحاسبة:

وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة فروع:

- **مصلحة المالية:** يقوم هذا الفرع بمتابعة حسابات الخزينة ومراقبة الحسابات الجارية والحسابات البنكية ووضع مؤونات الخزينة على المدى القصير كما يقوم بمتابعة المضاربات بين الحسابات البنكية والتجارية ووضع القوانين الغير مركزية.

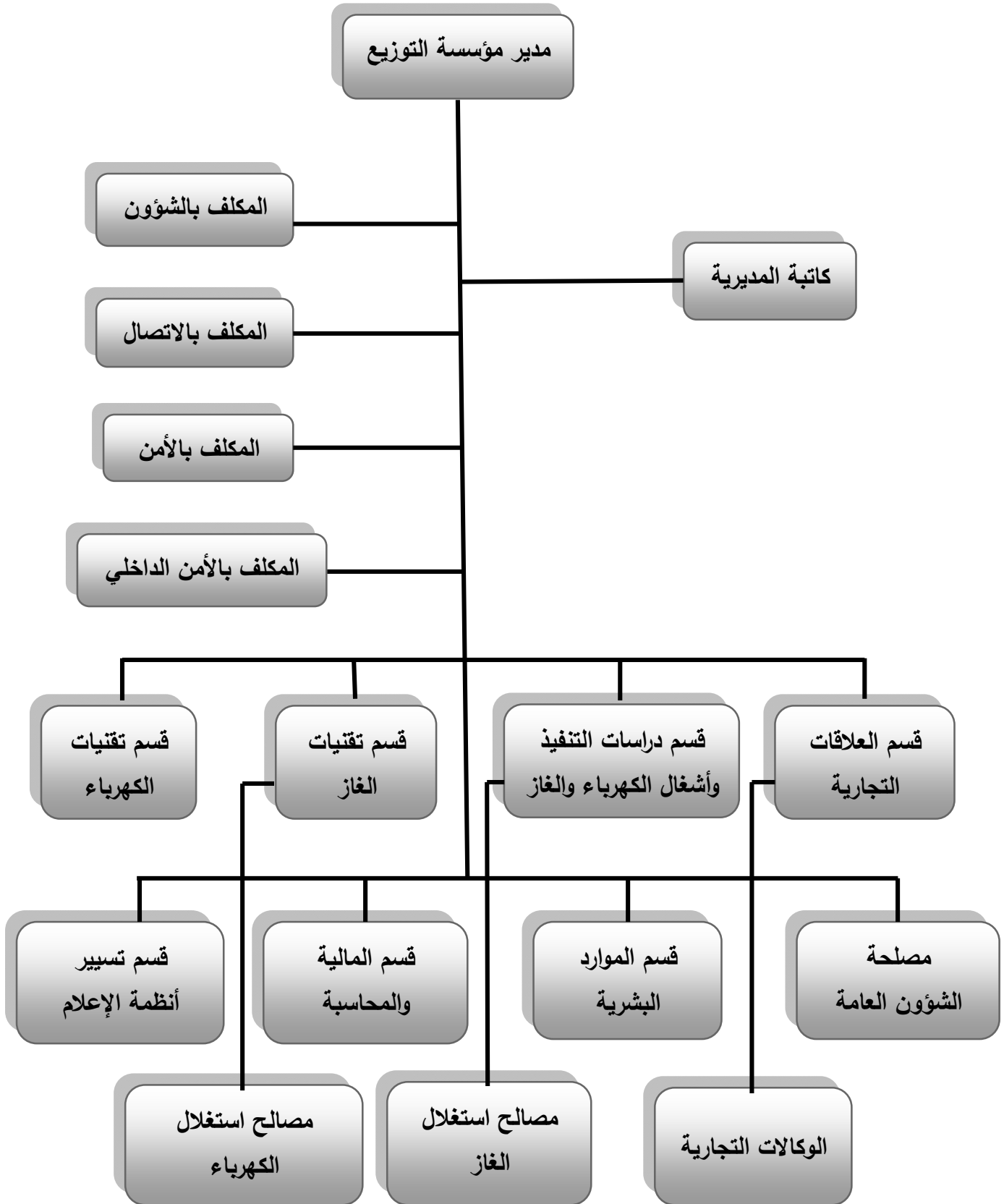
- **مصلحة الميزانية:** تقوم بوضع الميزانية السنوية للمؤسسة ووضع جدول القيادة وحوصلة نشاط المؤسسة.

- **مصلحة الاستغلال:** يقوم هذا الفرع بـ:

- وضع ومراقبة آليات المحاسبة؛
- مراقبة الكتابات الحسابية الخاصة بنظام التسيير المركزي؛
- تقدير وتقويم نفقات الحسابات؛

- متابعة النشاط الضريبي الغير مركزي؛
- متابعة الجرد السنوي (المخزن، الزبون).
- 7- مصلحة الشؤون العامة:
- الاهتمام بالوسائل اللازمة لتسيير العمل بالمؤسسة؛
- توفير الآلات ولوازم العمل؛
- تولي مناقصات شراء الأدوات وآليات العمل.

الشكل رقم (02-04): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بتيارت فرع سونلغاز



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معلومات مستخرجة من مؤسسة سونلغاز.

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013-2018)

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دراسة الوضع المالي للمؤسسة "توزيع الكهرباء والغاز بتيارت " من خلال عرض الميزانيات المالية إضافة إلى جدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة لكل سنة من فترة الدراسة (2013-2018).

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013 - 2018)

عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2013-2018)

1- الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2013-2014)

الجدول رقم (01-02): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2013-2014) الوحدة(دج)

البيان	2013	البيان	2014	2013	البيان
إ. ثابتة	7042918131,63	م. دائمة	8466657593,81	8149290825,34	2014
إ. متداولة	1181093782,05	أموال خاصة	1112855704,55	6024197534,78	2013
إ.م.إ.خ.إ.	1070477699,41	د.ط.أ.	1077962371,51	2106998393,89	2014
نقديات	110616082,64	د.ق.أ.	34893333,04	1330222473,02	2013
		خ.إ.			2014
مجموع إجمالي	8224011913,68	المجموع	9579513298,36	9579513298,36	2013

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية لسنتي (2013-2014).

2- الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2015-2016)

الجدول رقم (02-02): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2015-2016) الوحدة(دج)

2016	2015	البيان	2016	2015	البيان
3611279899,43	9054294865,46	م.دائمة	10962683706,70	9754070003,41	إ. ثابتة
7936283539,32	6454794220,34	أموال خاصة	1184692514,02	1021324285,79	إ. متداولة
2817651540,41	2599500645,12	د.ط.أ	1101494891,81	984216795,69	إ.م.إ.خ.إ
1393441140,99	1721099423,74	د.ق.أ.خ.إ	83197622,21	37107490,11	نقديات
12147376220,72	10775394289,20	المجموع	12147376220,72	10775394289,20	مجموع إجمالي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية لسنتي (2015 - 2016).

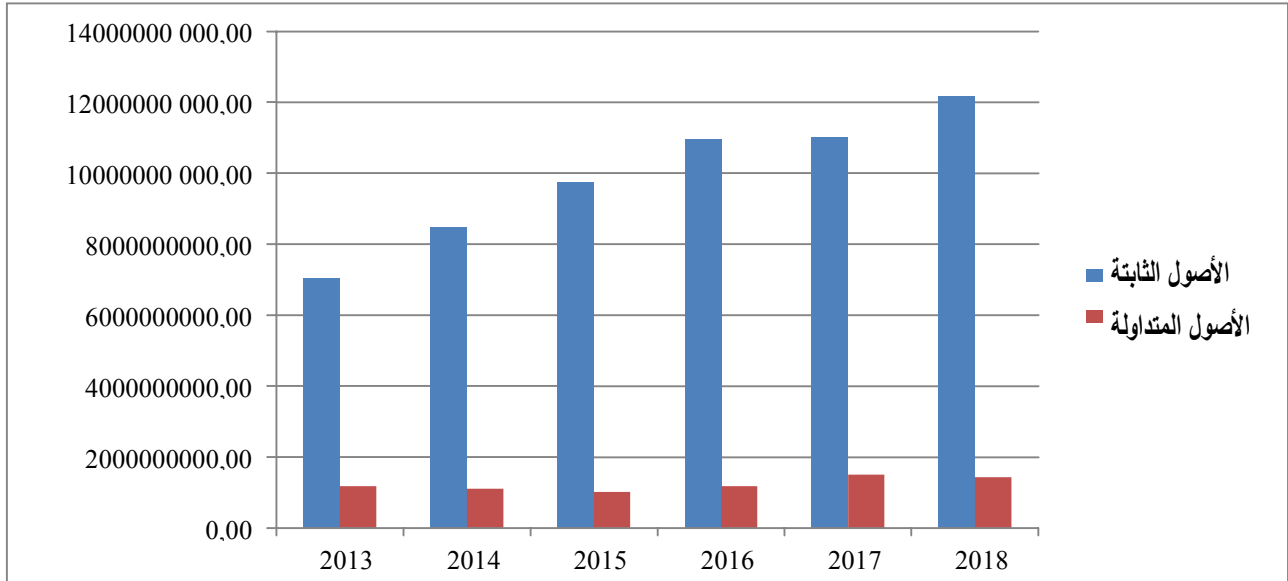
3- الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2017-2018)

الجدول رقم (02-03): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنتي (2017-2018) الوحدة(دج)

2018	2017	البيان	2018	2017	البيان
12673958631,57	11354693121,37	م.دائمة	12159057267,64	10997168015,29	إ. ثابتة
8591984573,75	8099845767,87	أموال خاصة	1436286569,38	1510008453,29	إ. متداولة
4081974057,82	3254847353,50	د.ظ.أ	1325112584,85	1349278389.28	إ.م.إ.خ.إ.
921385205,45	1152483347,21	د.ق.أ.خ.إ.	111173984,53	160730064.01	نقديات
13595343837.02	12507176468,58	المجموع	13595343837,02	12507176468.58	مجموع إجمالي

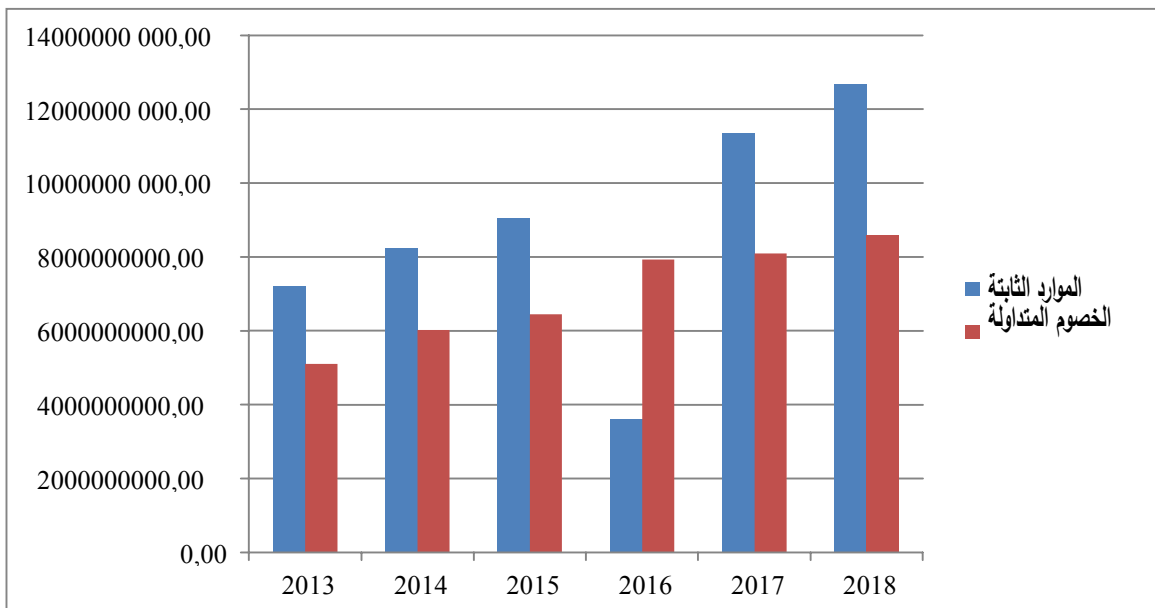
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانية المالية لسنتي (2017-2018).

تمثيل عناصر استخدامات وموارد المؤسسة خلال السنوات المدروسة (2013-2014)
 الشكل رقم (02-05): تطور أصول مؤسسة سونلغاز بتيارت للسنوات (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الشكل رقم (02-06): تطور خصوم مؤسسة سونلغاز بتيارت للسنوات (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

التحليل:

من خلال الميزانية المالية المختصرة والتطور للتمثيل البياني للأصول والخصوم في الأشكال السابقة، نلاحظ تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث يظهر لنا أنّ المؤسسة لها قدرات معتبرة على تمويل استخداماتها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة من أعلى الميزانية لجميع السنوات، أما من أسفل الميزانية تبين لنا قدرة المؤسسة على تغطية الاستخدامات المتداولة بواسطة الديون قصيرة الأجل لجميع سنوات الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بدراسة تسيير التوازن المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي للسنوات الممتدة من (2013-2018).

1- حساب مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل

حساب رأس المال العامل الدائم (FR):

رأس المال العامل الدائم = أصول متداولة- ديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية.

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة-أصول ثابتة من أعلى الميزانية

الجدول رقم (02-04) : حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2013-2014)

البيان	2013	2014
الأموال الدائمة (1)	7210662554,39	8249290825,34
الأصول الثابتة (2)	7042918131,63	8466657593,81
رأس المال العامل الدائم (2-1)	167744 422,76	-217366768,47
الأصول المتداولة (1)	1181093782,05	1112855704,55
ديون قصيرة الأجل (2)	1013349359,29	1330222473,02
رأس المال العامل الدائم (2-1)	167744 422,76	-217366768,47

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية (2013-2014)

حساب رأس المال العامل الدائم لسنتي (2015-2016):

الجدول رقم (02-05): حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2015-2016).

البيان	2015	2016
الأموال الدائمة (1)	9054294865,46	3611279899,43
الأصول الثابتة (2)	9754070003,41	10962683706,70
رأس المال العامل الدائم (2-1)	-699775137,95	-7351403807,27
الأصول المتداولة (1)	1021324285,79	1184692514,02
ديون قصيرة الأجل (2)	1721099423,74	1393441140,99
رأس المال العامل الدائم (2-1)	-699775137,95	-208748626,97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية (2015-2016)

حساب رأس المال العامل الدائم لسنتي (2017-2018)

الجدول رقم (02-06): حساب رأس المال العامل الدائم لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2017-2018)

البيان	2017	2018
الأموال الدائمة (1)	11 354 693 121,37	12 673 958 631,57
الأصول الثابتة (2)	10 997 168 015,29	12 159 057 267,64
رأس المال العامل الدائم (2-1)	357 525 106,08	3514 901 363,9
الأصول المتداولة (1)	1 510 008 453,29	1 436 286 569,38
ديون قصيرة الأجل (2)	1 152 483 347,21	921 385 205,45
رأس المال العامل الدائم (2-1)	357 525 106,08	514 901 363,93

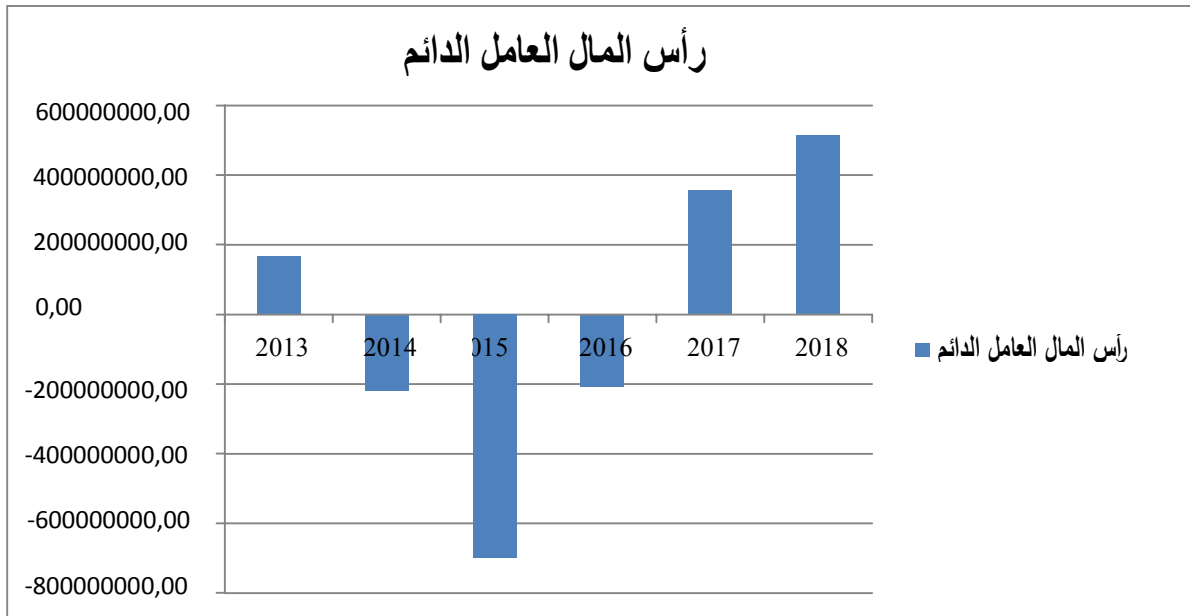
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية (2017-2018)

التعليق : من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن:

رأس المال العامل الدائم للمؤسسة خلال سنة 2013 كان موجبا من أعلى الميزانية وأسفلها، أي أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة وهذا يدل على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي، ليتناقص في ثلاث سنوات (2014-2015-2016) حيث لاحظنا أن رأس المال العامل الدائم سالب وهذا يعني أنها تواجه خطر مالي أي أن الأموال الدائمة لذا تغطي الاستخدامات الثابتة فهنا فقدت توازنها المالي، أما خلال سنتي (2017-2018) فقد حققت نتائج موجبة وهذا مؤشر إيجابي على قدرة المؤسسة على القيام بتعديلات وإجراءات تصحيحية وهذا يؤكد لامتلاكها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمن استمرار هيكلة المالي ومن هنا لا يمكن الحكم على التوازن المالي إلا بعد حساب مؤشرين آخرين مكملين له.

الشكل الموالي يوضح معطيات الجداول السابقة للسنوات التالية (2013-2014):

الشكل رقم (02-07): التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم للسنوات (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التحليل:

من خلال الشكل نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم للسنوات (2013-2018) غير مستقر، حيث كان في (2014-2016) سالب أي أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها على المدى القصير ومنه ظهر لنا ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين (2017-2018) يعني أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة مما يعبر عن قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

حساب رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

1 - حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2013-2014):

الجدول رقم (02-07): حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2013-2014)

2014	2013	البيان
6 024 197 534,78	5 103 664 160,5	أموال خاصة -
8 466 697 593,81	7 042 918 131,63	أصول ثابتة
-2 442 460 059,03	-1 939 253 971,13	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية.

2- حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2015-2016)

الجدول رقم (02-08): حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2015-2016)

2016	2015	البيان
7 936 283 539,32	6 454 794 220,34	أموال خاصة -
10 962 683 706,70	9 754 070 003,41	أصول ثابتة
-3 026 400 167,70	-3 299 275 783,06	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية.

3- حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2017-2018).

الجدول رقم (02-09): حساب رأس المال العامل الخاص لسنتي (2017-2018)

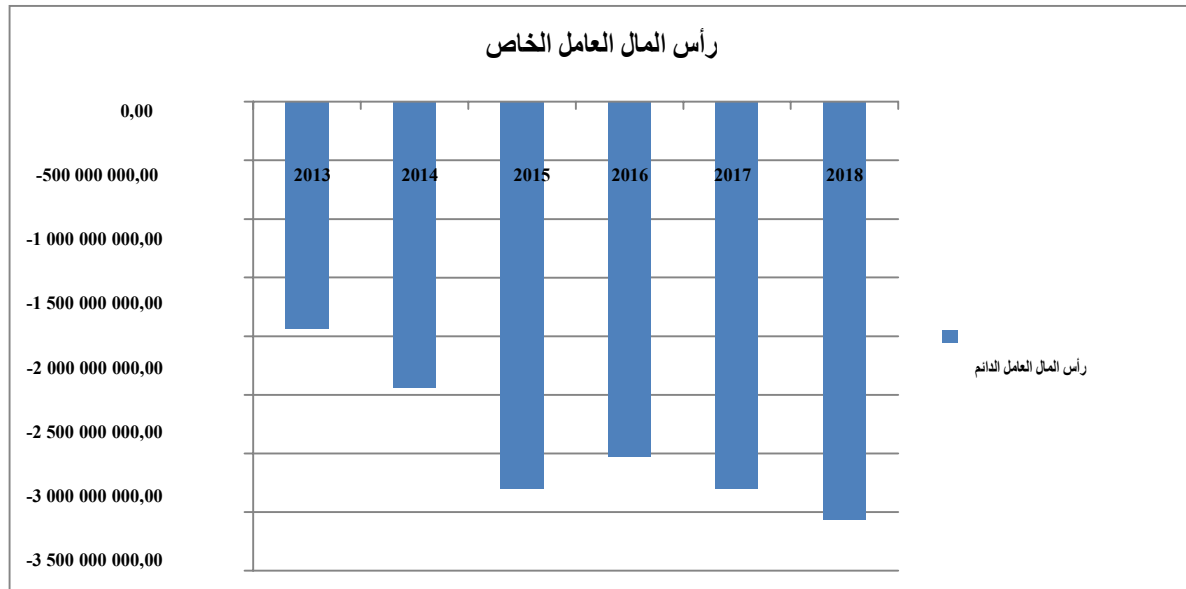
البيان	2017	2018
أموال خاصة	8 099 845 767,87	7 936 283 539,32
-		
أصول ثابتة	10 997 168 015,29	10 962 683 706,70
رأس المال العامل الخاص	-3 299 275 783,06	-3 567 072 693,89

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية.

التعليق:

من خلال الجداول والنتائج المتوصل إليها نلاحظ أنّ رأس المال العامل الخاص سالب خلال فترة الدراسة (2013-2018) وهذا ما يعني أنّ المؤسسة لا يمكنها تغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وهذا يدلّ على عدم استقلالية المؤسسة وبالتالي يتوجب عليها البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

الشكل رقم (02-08): التمثيل البياني لرأس المال العامل الخاص للسنوات (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التحليل:

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أنّ رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات المدروسة ومنه يدلّ على أنّ ذلك الجزء من الأموال الخاصة لم يمول الجزء من الأصول الثابتة .

رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الأصول - الأموال

1- حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2013-2014):

الجدول رقم (02-10): حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2013-2014)

البيان	2013	2014
مجموع الخصوم	8 224 011 913,68	9 579 513 289,36
-		
الأموال الخاصة	5 103 664 160,50	6 024 197 534,78
رأس المال العامل الأجنبي	3 120 347 753,18	3 555 315 763,58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية.

2- حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2015-2016):

الجدول رقم (02-11): حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2015-2016)

البيان	2015	2016
مجموع الخصوم	10 775 394 289,20	12 147 376 220,72
-		
الأموال الخاصة	6 454 794 220,34	7 936 283 539,32
رأس المال العامل الأجنبي	4 320 600 068,86	4 211 092 681,40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية.

3- حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2017-2018):

الجدول رقم (02-12): حساب رأس المال العامل الأجنبي لسنتي (2017-2018)

البيان	2017	2018
مجموع الخصوم	12 507 176 468,58	13 595 343 837,02
-		
الأموال الخاصة	8 099 845 767,87	8 591 984 573,75
رأس المال العامل الأجنبي	4 407 330 700,71	5 003 355 263,27

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجداول أنّ رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال السنوات (2013-2018) وهذا يعني أنّ المؤسسة مولت أصولها لتنشيط عملية الاستغلال، ومدى التزامها بعودها اتجاه الغير. حساب رأس المال العامل الإجمالي:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة

1- حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2013-2014):

الجدول رقم (02-13): حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2013-2014)

البيان	2013	2014
رأس المال العامل الإجمالي	7 042 918 131,63	8 466 657 593,81
=		
الأصول الثابتة		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية لسنتي (2013-2014).

2- حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2015-2016):

الجدول رقم (02-14): حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2015-2016)

2016	2015	البيان
10 962 683 706,70	9 754 070 003,41	رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية لسنتي (2015-2016).

3- حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2017-2018):

الجدول رقم (02-15): حساب رأس المال العامل الإجمالي لسنتي (2017-2018)

2018	2017	البيان
12 159 057 267,64	10 997 168 015,29	رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية لسنتي (2017-2018).

التعليق:

نلاحظ أنّ رأس المال العامل الإجمالي حقق قيم موجبة خلال الفترة المدروسة وهذا جانب إيجابي وجيد لصحة التوازن المالي للمؤسسة، فإذا ارتفعت الأصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل أكثر.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل(BFR):

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الثابتة-ديون قصيرة الأجل

1- حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2013-2014):

الجدول رقم (02-16): حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2013-2014).

2014	2013	البيان
1 077 962 371,51	1 070 477 699,41	الأصول المتداولة -
1 330 222 473,02	1 013 349 359,29	ديون قصيرة الأجل
-252 260 101,51	57 128 340,12	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية لسنتي (2013-2014).

2- حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2015-2016):

الجدول رقم (02-17): حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2015-2016).

2016	2015	البيان
1 101 494 891,81	984 216 795,68	الأصول المتداولة -
1 393 411 140,99	1 721 099 423,74	ديون قصيرة الأجل
291 916 249,18	-736 882 627,46	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية لسنتي (2015-2016).

3- حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2017-2018):

الجدول رقم (02-18): حساب احتياج رأس المال العامل لسنتي (2017-2018).

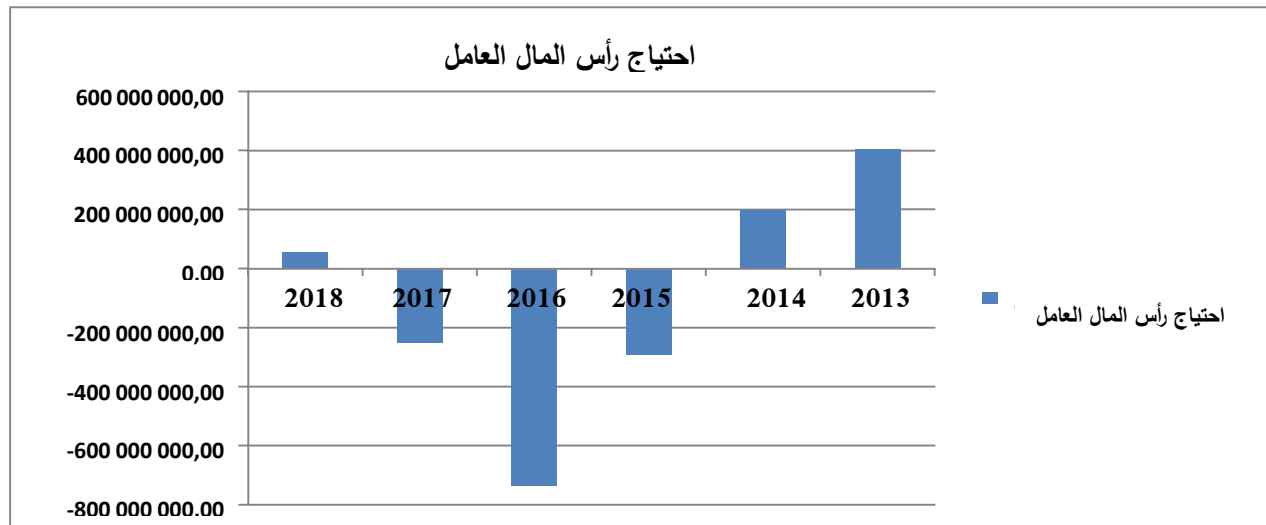
2018	2017	البيان
1 325 112 584,85	1 349 278 389,28	الأصول المتداولة -
921 385 205,45	1 152 483 347,21	ديون قصيرة الأجل
403 727 379,40	196 795 042,07	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية لسنتي (2017-2018).

التعليق:

من خلال ما توصلنا إليه عن طريق حسابنا لاحتياجات رأس المال العامل خلال السنوات (2013-2018)، كانت القيمة في سنة 2013 موجبة يعني أنّ هناك احتياجات استغلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل ليتناقص خلال السنوات (2014-2016) بقيم سالبة وهذا يدلّ على وجود فائض في موارد التمويل أما في سنتي (2017-2018) حققت احتياج موجب أي أنّ في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تمويل دورة الاستغلال والضمان للمؤسسة توازنها المالي الضروري.

الشكل رقم (02-09): التمثيل البياني لاحتياج رأس المال العامل (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

التحليل: من خلال التمثيل البياني نلاحظ أنّ احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات (2014-2016) أقل من الصفر وهذا يدلّ على أنّ الديون قصيرة الأجل أكبر من الأصول المتداولة ، أمّا في سنتي (2017-2018) فكان احتياج رأس المال العامل موجب وهذا يعني أنّ المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال.

ثالثا: الخزينة (T)

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

1- حساب الخزينة (T) لسنتي (2013-2014):

الجدول رقم (02-19): حساب الخزينة (T) لسنتي (2013-2014).

البيان	2013	2014
رأس المال العامل (FR)	167 744 422,76	-217 366 768,47
-		
احتياج رأس المال العامل (BFR)	57 128 340,12	-252 260 101,51
الخزينة (T)	110 616 082,64	34 893 333,04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

2- حساب الخزينة (T) لسنتي (2015-2016):

الجدول رقم (02-20): حساب الخزينة (T) لسنتي (2015-2016).

البيان	2015	2016
رأس المال العامل (FR)	-699 775 137,95	-208 748 626,97
-		
احتياج رأس المال العامل (BFR)	-736 882 627,46	-291 916 249,18
الخزينة (T)	37 107 489,51	83 167 622,21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

3- حساب الخزينة (T) لسنتي (2017-2018):

الجدول رقم (02-21): حساب الخزينة (T) لسنتي (2017-2018).

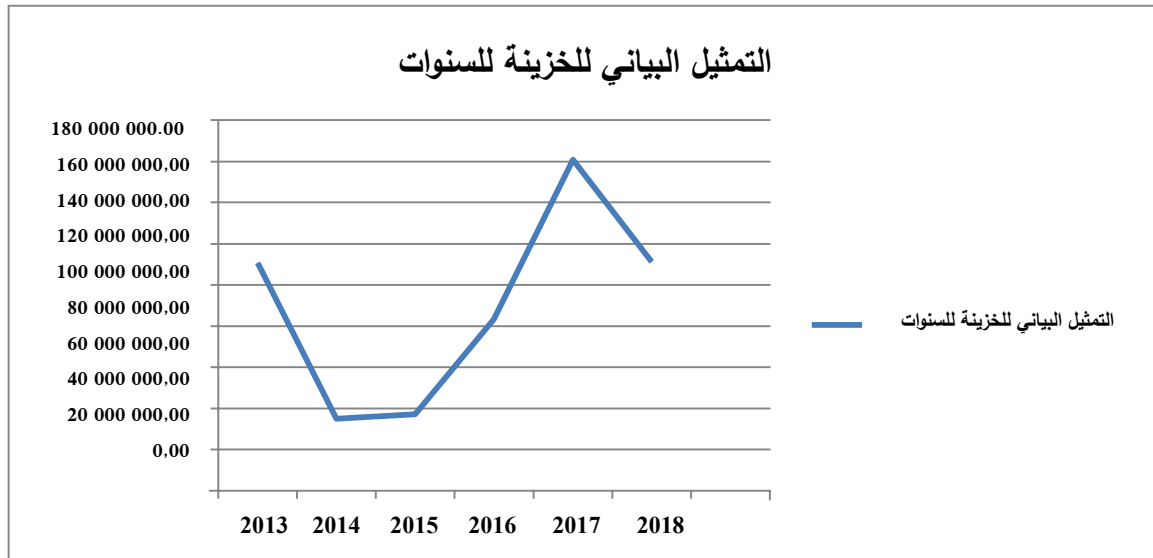
2018	2017	البيان
514 901 363,93	357 525 106,08	رأس المال العامل (FR) -
403 727 379,4	196 795 042,07	احتياج رأس المال العامل (BFR)
111 173 984,53	160 730 064,01	الخزينة (T)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

التعليق:

من خلال الجداول تحت أرقام (19-02)، (20-02) و(21-02) نلاحظ أنّ الخزينة موجبة خلال الفترة المدروسة وهذا يعني أنّ رأس المال العامل غطّى احتياج رأس المال العامل وهذا يعني التوازن المالي في المؤسسة محقق، أي أنها تتمتع بسيولة على المدى القصير، يمكن لها أن تقوم باستثمارات إضافية نظرا لاملاكها موارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

الشكل رقم (02-10): التمثيل البياني للخزينة للسنوات (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة.

التحليل:

من خلال الشكل نلاحظ أنّ الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة و في تذبذب خلال الفترة المدروسة وهذا يدلّ على وجود فائض مالي على المدى القصير، وهذا يعني أنّ رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة ، ومنه نستنتج أنّ المؤسسة في وضع مالي جيد حيث وفرت سيولة مالية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية.

تحليل التوازن المالي عبر الزمن:

أولا : تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2013-2014-2015)

الجدول رقم (02-22): يمثل تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2013-2014-2015)

البيان	2013	2014	2015
رقم الأعمال CA	2 762 226 983,65	2 847 728 534,37	3 258 164 850,33
FR	167 744 422,76	-217 366 768,47	-699 775 137,95
BFR	57 128 340,12	-252 260 101,51	-736 882 627,46
الخزينة T	110 616 082,64	34 893 333,04	37 107 489,51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي.

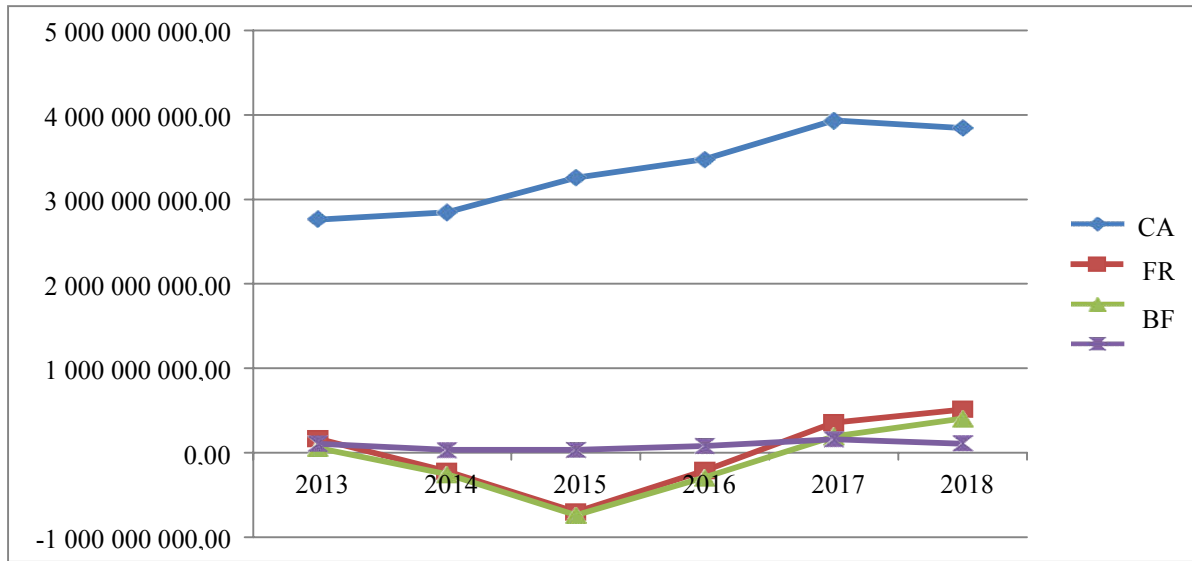
ثانيا : تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2016-2017-2018)

الجدول رقم (02-23): يمثل تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2016-2017-2018)

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال CA	3 474 227 275,10	3 935 412 193,14	3 846 246 964,85
FR	-208 748 626,97	357 525 106,08	514 901 363,93
BFR	-291 916 249,18	196 795 042,07	403 727 379,4
الخزينة T	83 167 622,21	160 730 064,01	111 173 984,53

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي.

الشكل رقم (02-11): يمثل تحليل التوازن المالي لثلاث سنوات (2016-2017-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي.

التحليل:

نلاحظ أنّ المؤسسة تمرّ بمرحلة النمو لأنّ رقم الأعمال ينمو من سنة إلى أخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الدورية للاستغلال حيث استطاعت المؤسسة أن تحافظ على $T > 0$ الخزينة موجبة عبر الزمن لأنّها استطاعت أن ترفع من قيمة FR .

$$T = FR - BFR$$

لدينا:

حيث نلاحظ أنّ مؤشر الخزينة T في حالة نمو مع انخفاض في BFR وهذا يدل على قدرة المؤسسة على التحكم في FR .

بالنسبة لسنتي (2017-2018) نلاحظ ارتفاع BFR حيث غطت المؤسسة هذا الارتفاع بالزيادة في FR ولكن هذا ليس في صالح المؤسسة بل عليها أن تبحث عن المتغيرات التي تؤثر في BFR .

ومن خلال تحليل التوازن المالي للفترة المدروسة تبين لنا أنّ المؤسسة تتوفر على توازن مالي مقبول.

المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي باستخدام النسب المالية.

أولا : النسب المالية

سنقوم بحساب النسب المالية لدراسة تسيير التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز، نسبة السيولة، نسبة

التمويل، نسب المديونية، نسب الهيكلية.

الجدول رقم (02-24): يمثل نسب التوازن المالي للسنوات (2013-2014-2015)

2015	2014	2013	العلاقة	البيان
				1- نسب السيولة:
0,59	0,83	1,16	الاستخدامات المتداولة/ديون قصيرة الأجل (الأصول المتداولة= المخزونات)/ ديون	- نسب السيولة العامة
0,59	0,83	1,16	قصيرة الأجل	- نسب السيولة المختصرة
0,05	0,02	1,10	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	- نسب السيولة الجاهزة
				2- نسب التمويل:
0,92	0,97	1,02	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	- نسبة التمويل الدائم
0,66	0,71	0,72	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	- نسبة التمويل الخاص
				3- نسب المديونية:
0,40	0,37	0,37	إجمالي الديون/إجمالي الأصول	- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول
0,59	0,62	0,62	أموال خاصة/مجموع الخصوم	- نسبة الاستقلالية المالية
0,40	0,37	0,37	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	- نسبة قابلية التسديد
				4- نسب الهيكلية:
0,90	0,88	0,85	استخدامات ثابتة/مجموع الاستخدامات	- نسبة الاستخدامات الثابتة
0,09	0,11	0,14	الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات	- نسبة الاستخدامات المتداولة
0,59	0,62	0,62	الأصول الخاصة/مجموع الموارد	- نسبة الأصول الخاصة
0,15	0,23	0,25	ديون طويلة الأجل/ مجموع الموارد	- نسبة الديون طويلة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات.

الجدول رقم (02-25): يمثل نسب التوازن المالي للسنوات (2016-2017-2018)

البيان	العلاقة	2016	2017	2018
1- نسب السيولة:				
- نسب السيولة العامة	الاستخدامات المتداولة/ديون قصيرة الأجل	0,85	1,31	1,55
- نسب السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة= المخزونات)/ ديون قصيرة الأجل	0,85	1,31	1,55
- نسب السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	0,13	0,13	0,12
2- نسب التمويل:				
- نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	0,32	1,03	1,04
- نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0,72	0,73	0,70
3- نسب المديونية:				
- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون/إجمالي الأصول	0,34	0,35	0,36
- نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة/مجموع الخصوم	0,65	0,64	0,63
- نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	0,34	0,35	0,36
4- نسب الهيكلية:				
- نسبة الاستخدامات الثابتة	استخدامات ثابتة/مجموع الاستخدامات	0,90	0,87	0,89
- نسبة الاستخدامات المتداولة	الاستخدامات المتداولة / مجموع الاستخدامات	0,09	0,12	0,10
- نسبة الأصول الخاصة	الأصول الخاصة/مجموع الموارد	0,65	0,64	0,63
- نسبة الديون طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل/ مجموع الموارد	0,23	0,26	0,30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات

التعليق:

بناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال الجداول أعلاه وجدنا أن:

1-1- نسب السيولة:

1-1-1- نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في 2013 أكبر من الواحد وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على الأصول المتداولة ، حيث تراجعت خلال السنوات (2014-2016) أقل من الواحد وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة، وفي (2017-2018) ارتفعت قيمتها أكبر من الواحد مما تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة ، ومنه نستنتج أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

1-2- نسبة السيولة المختصرة: نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة في 2013 أكبر من الواحد حيث أن المؤسسة استطاعت تغطية كل الديون قصيرة الأجل، أما خلال السنوات (2014-2016) تراجعت أقل من الحد الأدنى أي لم تستطع تغطية ديونها وفي سنتي (2017- 2018) ارتفعت وهذا يبين مدى إمكانية سداد التزامات قصيرة الأجل.

1-3- نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة في 2013 كانت أكبر من الواحد حيث كانت المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل ، لتتراجع خلال السنوات المتبقية أقل من الواحد بنسب ضعيفة جدا، مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها بالقيم الجاهزة فقط.

2- نسب التمويل:

2-1- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في 2013 كانت أكبر من 1 تم تراجع خلال السنوات (2014-2016) وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل والمؤسسة في حالة عدم التوازن بينما بدأت بالارتفاع خلال سنتي (2017-2018) وهذا يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان.

2-2- نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد طيلة فترة الدراسة، مما يدل على عدم تغطية المؤسسة للأصول الثابتة بالأموال الخاصة، فإن ذلك يعني أن المؤسسة تواجه عجز في تمويل قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة.

3- نسب المديونية:

3-1- نسبة الديون : نلاحظ أن النسبة أقل من 0.5 وهذا يدل على مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة ومدى قدرتها لضمان الديون للغير.

3-2- نسبة استقلالية المالية: نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال السنوات المدروسة و هذا يعني المؤسسة وضعيتها مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ،حيث إن المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية وهذا خطر على وضعيتها المالية

3-3- نسبة قابلية التسديد: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة أقل من النصف فهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ما عليها من ديون، أي كلما كانت النسبة أصغر من الصفر كلما زاد ارتياح الدائنين اتجاه أموالهم.

4-نسب الهيكلة:

4-1- نسبة الاستخدامات الثابتة: نلاحظ أن نسبة الاستخدامات الثابتة أقل من 1 وهذا يدل على مدى توازن سيولتها .

4-2- نسبة الأموال الخاصة: نلاحظ أن نسبة تبيين لنا أن المؤسسة تعتمد بكثرة على أموالها الخاصة.
4-3- نسبة الديون طويلة الأجل: نلاحظ أن المؤسسة في وضعية مريحة لأن حجم الديون طويلة الأجل أكبر من الديون قصيرة الأجل وهذا يمكنها من تسديد ديونها.

ثانيا: تحليل أرصدة وسيطية لجدول حسابات النتائج

1- هامش الربح الإجمالي:

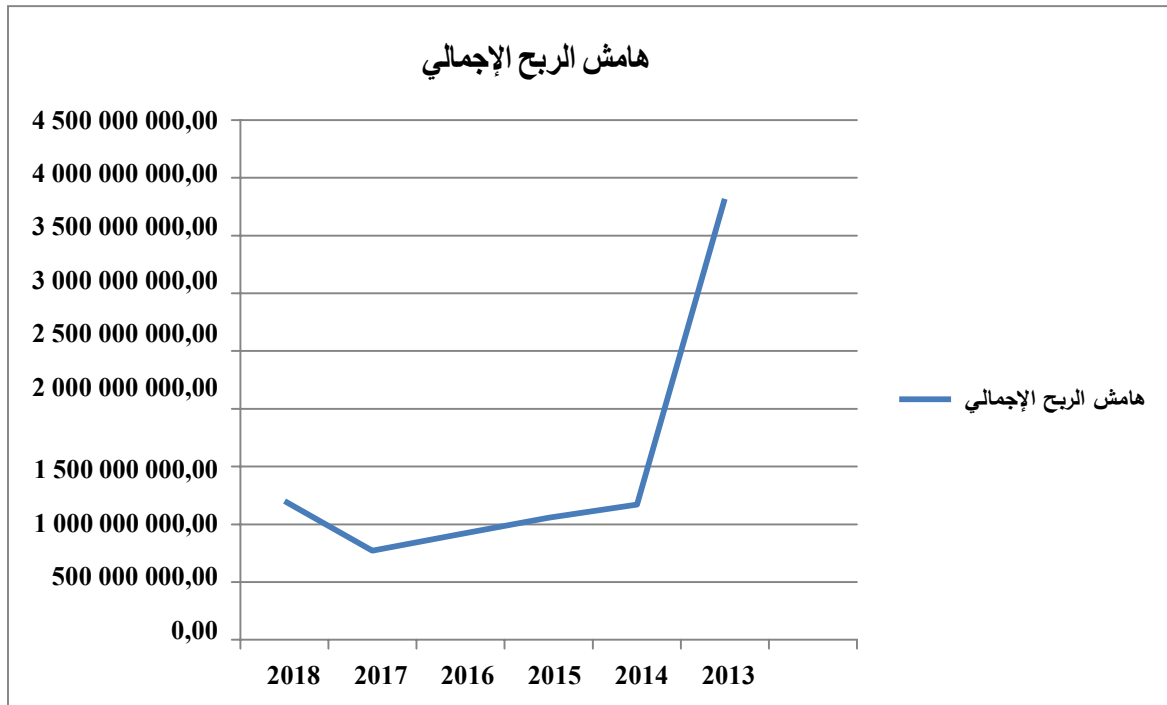
هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة شراء البضائع

الجدول رقم (02-26): هامش الربح الإجمالي

هامش الربح الإجمالي	تكلفة شراء البضائع	رقم الأعمال	البيان السنوات
1 201 235 082,65	-1 560 991 901,74	2 762 226 983,65	2013
768 632 039,14	-2 079 096 495,23	2 847 728 534,37	2014
915 453 428,56	-2 342 711 421,77	3 258 164 850,33	2015
1 057 899 314,67	-2 416 327 960,43	3 474 227 275,10	2016
1 168 934 526,94	-2 766 477 666,20	3 935 412 193,14	2017
3 817 054 067,77	-29 192 897,08	3 846 246 964,85	2018

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018)

الشكل رقم (02-12): يمثل نسب تطور هامش الربح الإجمالي(2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول.

2- القيمة المضافة للاستغلال:

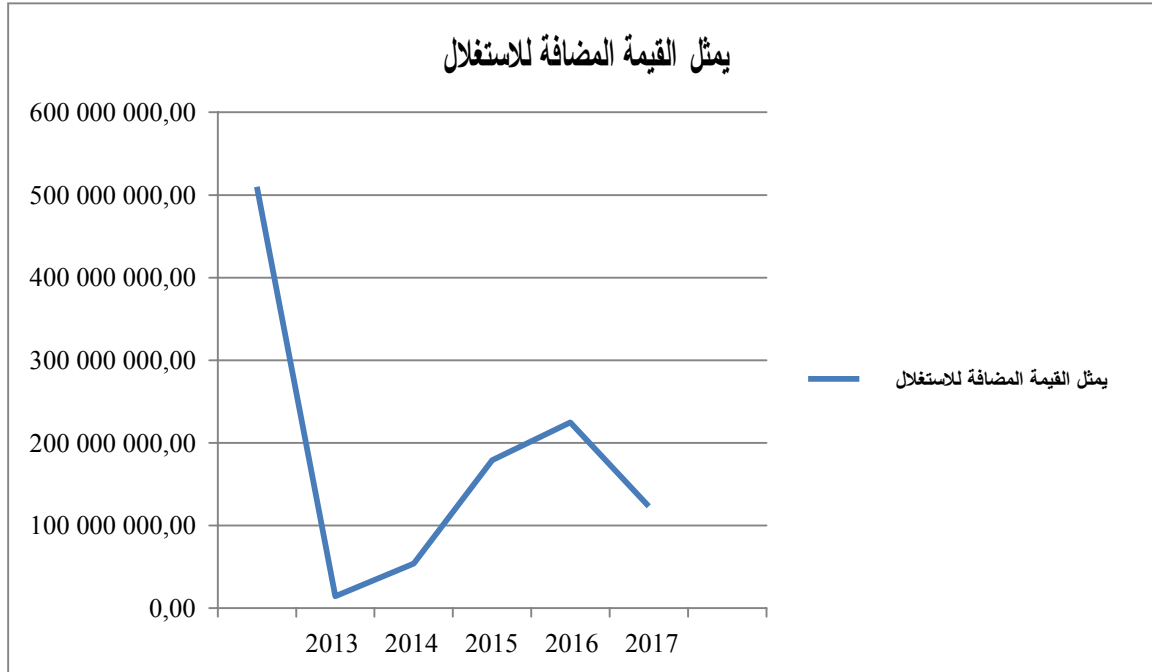
القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة

الجدول رقم (02-27): تمثل القيمة المضافة للاستغلال

البيان السنوات	إنتاج السنة المالية	استهلاك السنة المالية	القيمة المضافة للاستغلال
2013	2 762 226 983,65	-2 252 388 598,70	509 838 384,95
2014	2 847 728 534,37	-2 833 355 168,69	14 373 365,68
2015	3 258 164 850,33	-3 204 165 555,21	53 999 295,12
2016	3 474 227 275,10	-3 295 518 964,07	178 708 311,03
2017	3 935 412 193,14	-3 710 631 574,94	224 780 618,20
2018	3 846 246 964,85	-1 015 297 568,50	123 647 787,08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-13): يمثل نسب تطور القيمة المضافة للاستغلال (2013-2018)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-27).

3- الفائض الإجمالي للاستغلال:

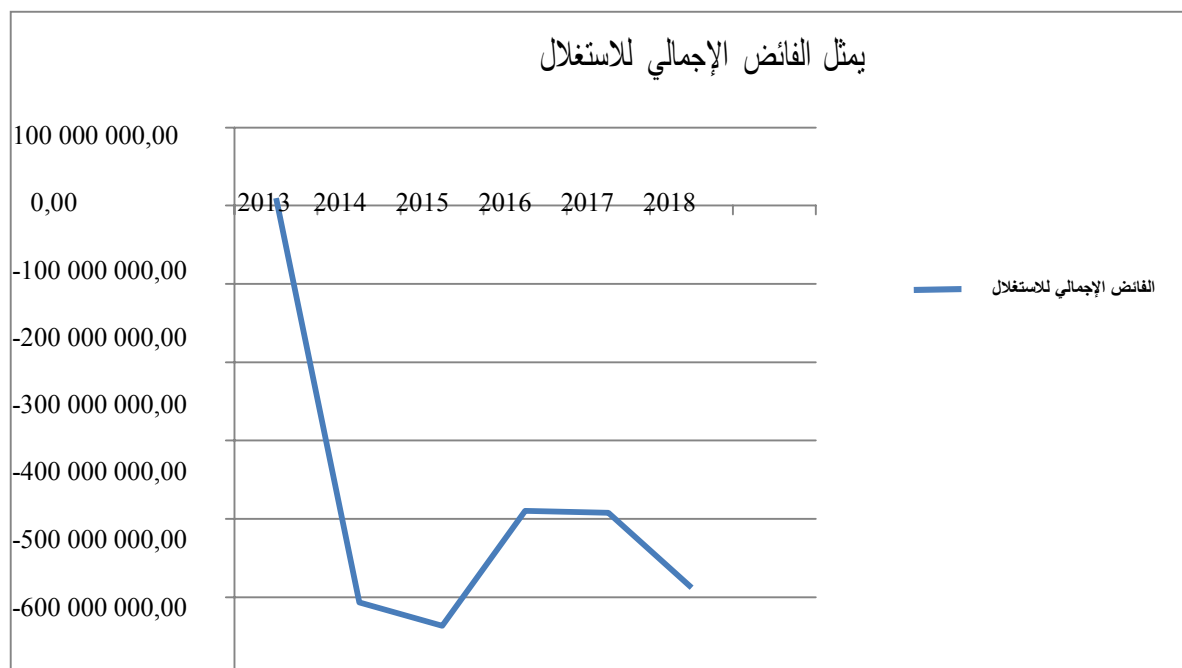
الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

الجدول رقم (02-28): تمثل الفائض الإجمالي للاستغلال.

الفائض الإجمالي للاستغلال	الضرائب والرسوم	أعباء المستخدمين	القيمة المضافة للاستغلال	البيان السنوات
9 838 819,62	-43 098 006,68	-456 901 558,65	509 838 384,95	2013
-506 674 711,52	-46 657 764,51	-474 390 312,69	14 373 365,68	2014
-536 427 110,37	-55 389 521,88	-535 036 883,61	53 999 295,12	2015
-389 908 590,92	-60 871 663,49	-507 745 238,46	178 708 311,03	2016
-392 468 409,72	-69 972 769,15	-547 276 285,77	224 780 618,20	2017
-488 028 073,20	-71 314 910,39	-540 360 949,89	123 647 787,08	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-14): يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-28).

4- النتيجة العملياتية:

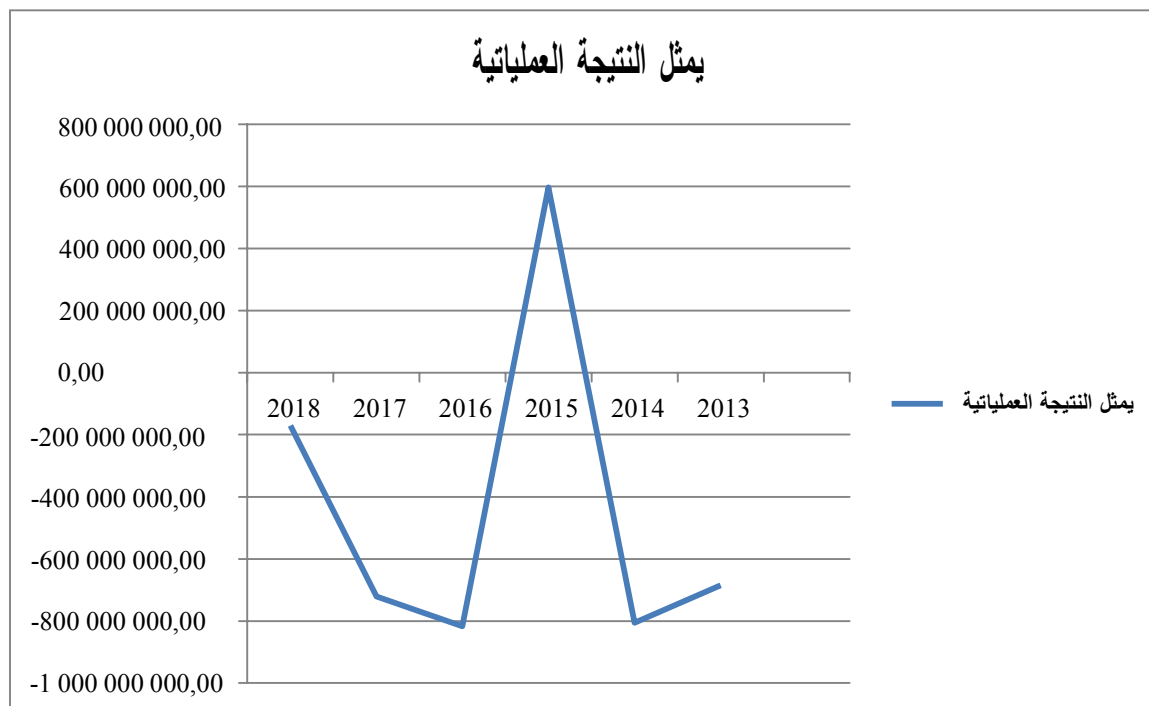
النتيجة العملياتية = فائض إجمالي الاستغلال + المنتوجات العملياتية الأخرى (ح/75) - الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65) - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/68) + الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات (ح/78).

الجدول رقم (02-29): يمثل النتيجة العملياتية.

البيان السنوات	فائض إجمالي للاستغلال	(ح/75)	(ح/65)	(ح/68)	(ح/78)	النتيجة العملياتية
2013	9 838 819,62	73 831 760 ,55	-16 170 486,64	-377 050 970,15	140 296 554,75	-169 254 321, 87
2014	-506 674 711,52	74 634 195,92	-11 187 392,53	-384 616 556,48	106 513 363,75	-721 331 100, 86
2015	-536 427 110,37	83 358 196,45	-5 451 435,17	-380 880 869,33	23 635 308,65	-815 765 909, 77
2016	-389 908 590,92	80 581 446,73	-5 555 093,79	-376 323 808,51	93 590 135,18	597 615 911, 31
2017	-392 468 409,72	138 366 041,77	-6 256 419,90	-554 686 399,94	10 366 441,31	-804 678 746, 48
2018	-488 028 073,20	22 901 454,57	-162 607,36	-243 374 326,29	57,24 032 360	-684 631 191, 71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-15): يمثل النتيجة العملياتية (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-29).

5- النتيجة المالية:

النتيجة المالية = المنتوجات المالية - الأعباء المالية

الجدول رقم (02-30): يمثل قيمة النتيجة المالية.

البيان	المنتوجات المالية	الأعباء المالية	النتيجة المالية
السنوات			
2013	-	-	00
2014	-	-	00
2015	-	-	00
2016	-	-	00
2017	-	-	00
2018	-	-	-937 381,72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-16): يمثل تطور النتيجة المالية (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-30).

6- النتيجة العادية قبل الضرائب:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية

الجدول رقم (02-31): يمثل النتيجة العادية قبل الضرائب.

النتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة المالية	النتيجة التشغيلية	البيان السنوات
-169 254 321,87	00	-169 254 321,87	2013
-721 331 100,86	00	-721 331 100,86	2014
-815 765 909,77	00	-815 765 909,77	2015
597 615 911,31	00	597 615 911,31	2016
-804 678 746,48	00	-804 678 746,48	2017
-685 568 573,43	-937 381,72	-684 631 191,71	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-17): يمثل النتيجة العادية قبل الضرائب (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-31).

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

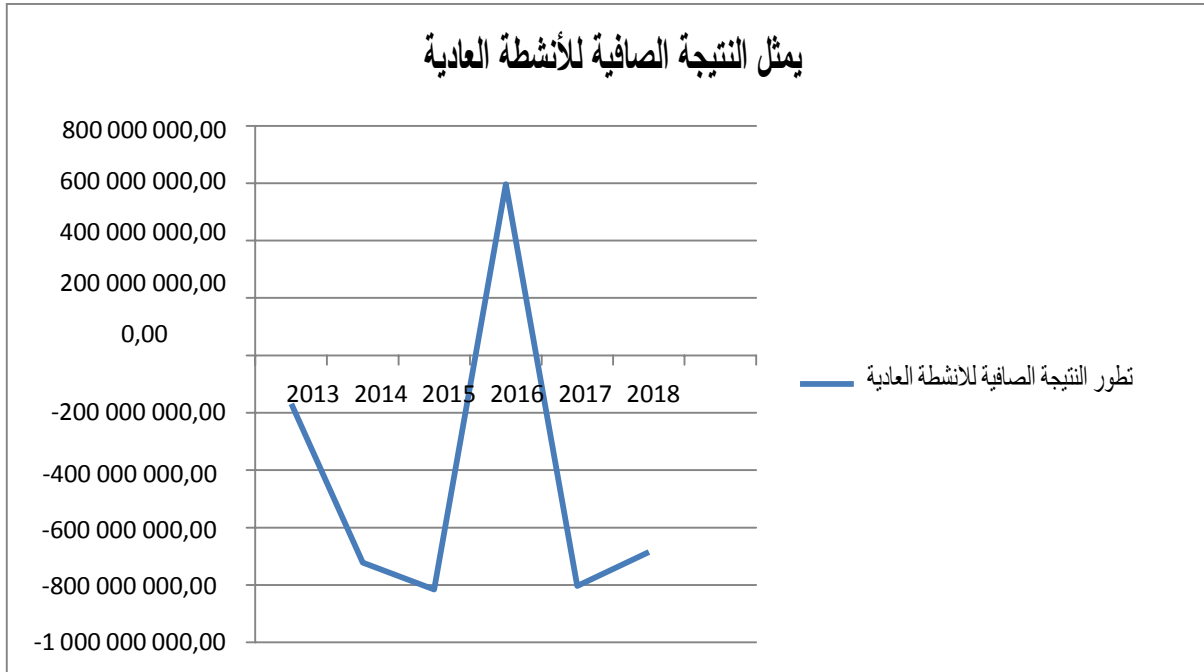
النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب المستحقة
على النتائج (ح/ 695) - ضرائب أخرى على النتائج (ح/ 692).

الجدول رقم (02-32): يمثل النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(ح/ 692)	(ح/ 695)	النتيجة العادية قبل الضرائب	البيان / السنوات
-169 254 321,87	00	00	-169 254 321,87	2013
-721 331 100,86	00	00	-721 331 100,86	2014
-815 765 909,77	00	00	-815 765 909,77	2015
597 615 911,31	00	00	597 615 911,31	2016
-804 678 746,48	00	00	-804 678 746,48	2017
-685 568 573,43	00	00	-685 568 573,43	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-18): يمثل النتيجة الصافية للأنشطة العادية (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-32).

8-النتيجة غير العادية:

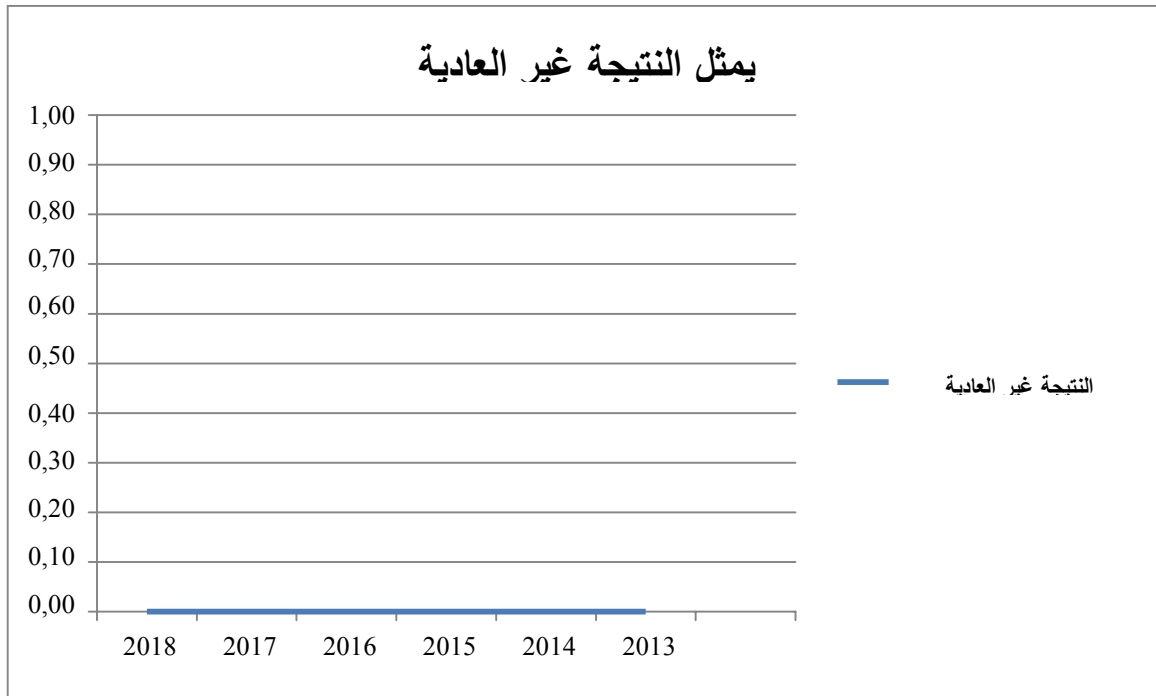
النتيجة غير العادية = منتوجات غير عادية (ح/77) - أعباء غير عادية (ح/67)

الجدول رقم (02-33): يمثل النتيجة غير العادية.

النتيجة غير العادية	(ح/67)	(ح/77)	البيان
			السنوات
00	-	-	2013
00	-	-	2014
00	-	-	2015
00	-	-	2016
00	-	-	2017
00	-	-	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات(2013-2018).

الشكل رقم (02-19): يمثل النتيجة غير العادية (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-33).

9- النتيجة الصافية للسنة المالية:

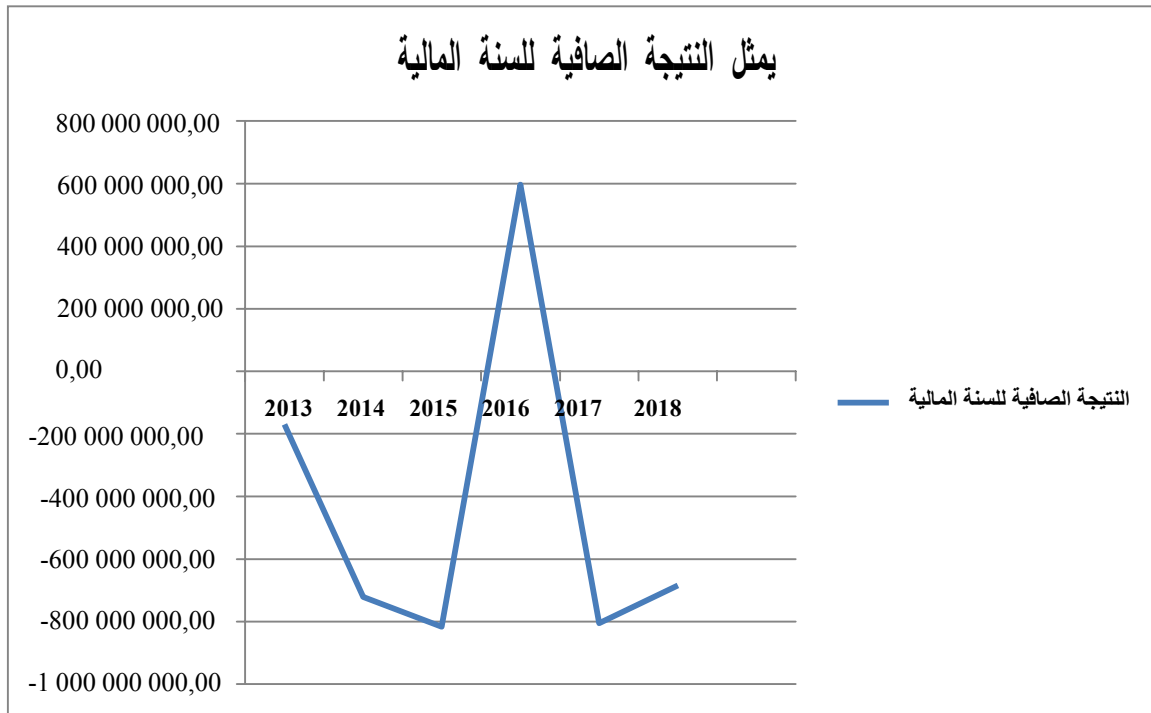
النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

الجدول رقم (02-34): يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية.

النتيجة الصافية للسنة المالية	النتيجة غير العادية	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	البيان / السنوات
-169 254 321,87	00	-169 254 321,87	2013
-721 331 100,86	00	-721 331 100,86	2014
-815 765 909,77	00	-815 765 909,77	2015
597 615 911,31	00	597 615 911,31	2016
-804 678 746,48	00	-804 678 746,48	2017
-685 568 573,43	00	-685 568 573,43	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لسنوات (2013-2018).

الشكل رقم (02-20): يمثل النتيجة الصافية للسنة المالية (2013-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-34).

التعليق:

-رقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-26) أن رقم الأعمال للمؤسسة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ويرجع هذا التزايد إلى ارتفاع توزيع الكهرباء والغاز من سنة إلى أخرى مما يدل على زيادة قوة توزيع الكهرباء والغاز للمؤسسة .

-إنتاج الدورة: نلاحظ من خلال الجدول رقم أن إنتاج الدورة في تزايد من سنة إلى أخرى ما يدل على أن المؤسسة تبذل جهود لاستغلال كل طاقتها الإنتاجية.

-القيمة المضافة للاستغلال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-27) أن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة خلال السنوات (2013- 2018) موجبة ولكن في ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى مما يدل على فعالية نشاط المؤسسة أي أن المؤسسة قادرة على خلق ثروة صافية كافية لتغطية مختلف تكاليف الاستغلال.

-الفائض الإجمالي للاستغلال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-28) أن الفائض الإجمالي للاستغلال في تذبذب من سنة إلى أخرى حيث كان مرتفع في سنة 2013 ثم انخفض من سنة 2014 إلى 2018 بالسالب ويرجع سبب الانخفاض إلى زيادة الضرائب والرسوم أما الارتفاع في سنة 2013 فيعود إلى انخفاض الضرائب والرسوم وزيادة القيمة المضافة للاستغلال مما يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها وتوسع في نشاطها.

-النتيجة الصافية للسنة المالية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-34) أن النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة سالبة خلال فترة الدراسة من 2013 إلى 2018 وهذا يدل على ضعف فعالية أداء المؤسسة .

ثالثا: نسب النشاط

يتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-35): يمثل نسب النشاط لسنوات (2013-2014-2015).

البيان	العلاقة	2013	2014	2015
مهلة تحصيل الزبائن	(الزبائن + أوراق القبض) ÷ رقم الأعمال TTC × 360	124 يوم	118 يوم	98 يوم
مهلة تسديد الموردين	(الموردون + أوراق الدفع) ÷ المشتريات TTC × 360	189 يوم	164 يوم	205 يوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة (2013-2014-2015).

الجدول رقم (02-36): يمثل نسب النشاط لسنوات (2016-2017-2018).

2018	2017	2016	العلاقة	البيان
106 يوم	117 يوم	107 يوم	(الزبائن + أوراق القبض) ÷ رقم الأعمال $360 \times TTC$	مهلة تحصيل الزبائن
7643 يوم	8 يوم	159 يوم	(الموردون + أوراق الدفع) ÷ المشتريات $360 \times TTC$	مهلة تسديد الموردين

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة (2016-2017-2018).

التعليق:

- 1- مهلة تحصيل الزبائن: نلاحظ أن متوسط المدة الممنوحة إلى الزبائن حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاه المؤسسة يتجاوز مدة 90 يوما، حيث يجب على المؤسسة تخفيض المدة الممنوحة إلى الزبائن.
- 2- مهلة تسديد الموردين: نلاحظ أن مهلة تسديد الموردين أكبر من مهلة تحصيل الزبائن وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ما عليها من ديون ، ومنه يمكن القول أن المؤسسة تواجه صعوبات في السيولة مما ينعكس سلبا على أدائها المالي.

رابعاً: نسب النتائج

يوضح الجدول التالي نسب النتائج لمؤسسة سونلغاز.

الجدول رقم (02-37): يمثل نسب النتائج لسنوات (2013-2014-2015).

2015	2014	2013	العلاقة	البيان
0,126	-0,119	-0,033	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
-0,075	-0,075	-0,020	نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
-0,250	-0,253	-0,061	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	نسبة المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة (2013-2014-2015).

الجدول رقم (02-38): يمثل نسب النتائج لسنوات (2016-2017-2018).

2018	2017	2016	العلاقة	البيان
-0,079	-0,099	-0,075	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	نسبة المردودية المالية
-0,050	-0,064	-0,049	نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول	نسبة المردودية الاقتصادية
-0,178	-0,204	-0,172	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	نسبة المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للفترة (2016-2017-2018).

التعليق:

نلاحظ أنّ هذه النسب المتحصل عليها سالبة خلال الفترة المدروسة وهذا يدلّ على أنّ المؤسسة تواجه صعوبات في تحقيق الأرباح وجذب المساهمين عدم قدرتها في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح ويعود سبب الانخفاض في القيمة السالبة للنتيجة الصافية.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بتيارت، فبدأنا كمبحث أول بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها، لنتطرق في المبحث الثاني إلى عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات (2013-2018) ومن خلال دراستنا للمؤسسة بالاعتماد على تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وما يوضحه جدول حسابات النتائج، جدول التمويل للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف، تبين لنا أن رأس المال العامل في هذه السنوات غير مستقر في المؤسسة سونلغاز أي أنها لم تستطع التحكم في FR، ولا يمكنها تغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، أما من خلال إعدادنا لجدول التمويل لمؤسسة سونلغاز تبين لنا تحليل نتائج الجدول أنه للمؤسسة سياسة استثمارية توسعية.

ومنه يمكن القول أن المؤسسة في الفترة الأولى لم تحافظ على توازنها المالي ولهذا قامت بوضع مجموعة من التعديلات والإجراءات المناسبة التي تمس الاستثمار والتمويل والنشاط والنتائج من أجل إعادة التوازن المالي.

خاتمت عامت



يعتبر التحليل المالي وسيلة هامة وضرورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلاله يمكن اتخاذ القرارات اللازمة بغية الوصول للأهداف المرجوة، ومن خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، لقد تعرفنا على الدور البارز الذي يقوم به التحليل المالي باعتباره الأداة التي يستطيع المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وتحديد النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب من أجل تحسين الوضع المالي للمؤسسة.

ولقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في الوقت الحالي بعد أن أصبحت المؤسسات الاقتصادية تستثمر أموال طائلة وتعمل بموارد كثيرة ومعدات ضخمة، حيث تساعد البيانات الموجودة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة لمتخذ القرار، حيث يترجم تلك البيانات إلى معلومات واضحة ومفيدة عن مركزها المالي وتقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية المستقبلية أو التخطيط لها. ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، لأن المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة على اختلاف القطاع الذي تنشط فيه أو الطابع القانوني لها، حيث تطرقنا في جانبها النظري إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتحليل المالي، ودراسة عملية اتخاذ القرارات المالية وهذا الترابط الموجود بين تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية لها، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز تيارت لأجل تدعيم الجانب النظري ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لدراستنا وكذلك إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

✚ اختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا وقد توصلنا إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** التحليل المالي يعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات المالية اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة لذلك يساعد التحليل المالي على كفاءة المؤسسة. وهذا ما يدل على صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** تستخدم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

- **الفرضية الثالثة:** لاتخاذ أي قرار مالي يقوم متخذ القرار بالاعتماد على نتائج التحليل المالي وهذا لمعرفة أفضل بديل من بين البدائل الواجب اتخاذه والذي يناسب حالة المؤسسة ويتمشى مع وضعيتها المالية. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الناتج المستخلصة من الدراسة:

- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية هو الركيزة الأساسية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ يعد التقييم المالي أداة للتعرف على الوضع المالي في المؤسسة خلال فترة معينة.
- ✓ يؤثر المحيط المالي على الوظيفة المالية في المؤسسة على المستويين الطويل والقصير الأجل وباستخدام المؤشرات والنسب المالية وتسيير هذه المؤشرات تمكن المؤسسة من تكيف وضعيتها المالية في كل مرة تحدث فيها التغيرات على مستوى بيئتها المالية.
- ✓ توضح جداول التمويل رؤية متحركة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات التالية:
- ✓ التحليل المالي للمؤسسة قبل اتخاذ أي قرار لمعرفة قدرة المؤسسة مالياً أو المخاطر الناجمة عن هذه القرارات.
- ✓ التقليل من الديون لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على القروض.
- ✓ تغطية الأصول بواسطة الموارد الخارجية.
- ✓ ضرورة جلب مستحقاتها في وقتها من العملاء
- ✓ تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
- ✓ إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي.

قائمة

المراجع والمصادر



الكتب باللغة العربية:

1. أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008؛
2. أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999؛
3. جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005؛
4. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980؛
5. حسين بالعجوز، مدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010؛
6. حمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008؛
7. زيد منير عبوي، القيادة ودورها في العملية الإدارية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008؛
8. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، الأردن، 2016؛
9. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008؛
10. عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007؛
11. عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2000؛
12. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002؛
13. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة (مدخل اتخاذ القرار)، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000؛
14. فتحي أحمد ذياب، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003؛
15. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012؛
16. ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار البحث للطباعة والنشر، الجزائر، 1990؛
17. نواف كنعان، اتخاذ القرارات المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009؛
18. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000؛
19. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق، 2004؛
20. يوسف قريشي والياس بن ساسي، التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)/الجزء الأول، دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2019.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي S.C.F 2007، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009؛
2. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2011-2012.

المجلات والمقالات العلمية:

1. زهواني رضا وصيف فائزة خير الدين وسمير بوعافية، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017؛
2. عبد العزيز قتال ورفيق يوسف، دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الربوينة، جامعة تبسة، الجزائر، 2018.

المطبوعات الجامعية:

1. سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في مقياس التسيير المالي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015؛
2. لحسن دردوري، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي لطلبة سنة أولى وثانية ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

الملتقيات العلمية والمؤتمرات:

1. مليكة زغيب وإلياس بوجعادة، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية- جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009.

النصوص القانونية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009؛
2. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها. وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009).

وثائق مختلفة:

1. وثائق مستخرجة من مؤسسة سونلغاز .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jean Louis Amelon, **L'essentiel à Connaitre En Gestion Financier**, Edition Maxima, Paris, France , 2002 ;
2. Josette Peyrard , **Analyse Financière**, Librairie Vuibert , 8^{ème} édition, Paris ,France, 1999 ;
3. Tayeb Zitoun, **Analyse financière**, Edition Berti, Algérie, 2003.

الله الحق



الملحق رقم (01): جدول الميزانية المالية المفصلة الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28	
ميزانية السنة المالية المقفلة في.....					
N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي تشبيكات معنوية تشبيكات عينية أراضٍ مبانٍ تشبيكات عينية أخرى تشبيكات ممنوح امتيازها تشبيكات يجري إنجازها تشبيكات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 28.

الملحق رقم (02): جدول الميزانية المالية المفصلة للخصوم

السنة المالية المقفلة في.....

29		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
ميزانية					
السنة المالية المقفلة في					
N-1	N	ملاحظة	الخصوم		
			رؤوس الأموال الخاصة		
			رأس مال تم إصداره		
			رأس مال غير مستعان به		
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)		
			فوارق إعادة التقييم		
			فارق المعادلة (1)		
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))		
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		
			حصة الشركة المدمجة (1)		
			حصة ذوي الأقلية (1)		
			المجموع 1		
			الخصوم غير الجارية		
			قروض و ديون مالية		
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		
			ديون أخرى غير جارية		
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)		
			الخصوم الجارية		
			موردون و حسابات ملحقة		
			ضرائب		
			ديون أخرى		
			خزينة سلبية		
			مجموع الخصوم الجارية (3)		
			مجموع مام للخصوم		
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 29.

الملحق رقم (03): جدول حسابات النتائج

(حسب الطبيعة)

الفترة من.....إلى.....

30		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من إلى					
N - 1	N	ملاحظة			
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال		
			1 - إنتاج السنة المالية		
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		
			2 - استهلاك السنة المالية		
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)		
			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال		
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات		
			5 - النتيجة العملية		
			المنتجات المالية الأعباء المالية		
			6 - النتيجة المالية		
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)		
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية		
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
			العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)		
			9 - النتيجة غير العادية		
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية		
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		
			و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)		
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 30.

الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج
(حسب الوظيفة)

الفترة منإلى.....

31		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
حساب النتائج (حسب الوظيفة)					
الفترة منإلى.....					
مثلا					
N - 1	N	ملاحظة			
			رقم الأعمال		
			كلفة المبيعات		
			هامش الربح الإجمالي		
			منتجات أخرى عملياتية		
			التكاليف التجارية		
			الأعباء الإدارية		
			أعباء أخرى عملياتية		
			النتيجة العملياتية		
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة		
			(مصاريق المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)		
			منتجات مالية		
			الأعباء المالية		
			النتيجة العادية قبل الضريبة		
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية		
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)		
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
			الأعباء غير العادية		
			المنتجات غير عادية		
			النتيجة الصافية للسنة المالية		
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)		
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)		
			منها حصة ذوي الأقلية (1)		
			حصة المجمع (1)		
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 31.

الملحق رقم (05): جدول التدفقات النقدية

(الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى.....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 35.

الملحق رقم (06): جدول التدفقات النقدية

(الطريقة غير المباشرة)

الفترة منإلى.....

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تشبيطات تحصيلات التنازل عن تشبيطات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			<p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة</p>
			(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، صفحة 36.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار من خلال أدواته الأكثر استخداما حيث تم التوصل إلى الجانب النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضع المالي لمؤسسة سونلغاز لولاية تيارت. وقمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات، كما أنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها.
- ✓ يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها.
- ✓ لكي يقوم المسير المالي بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات ومن بينها تقنية المؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي - اتخاذ القرارات - أدوات التحليل المالي - القوائم المالية.

Summary:

This study deals with the issue of the role of financial analysis in decision-making in the economic institution. To achieve the objectives of the study and answer its questions, we relied on collecting information about financial analysis and the decision-making process through its most used tools. The theoretical side of the study was reached. As for the practical framework, it relied on preparing An analytical study of the financial position of the Sonelgaz Foundation for the state of Tيارت. We used the descriptive and analytical approach to reach the objectives of this study. The study concluded a set of results, the most important of which are:

- ✓ *Financial analysis is an effective method and decision-making tool. It helps the financial manager to diagnose the financial condition of the institution and reveal its policy and the conditions it is going through.*
- ✓ *Financial analysis helps to know the weaknesses to avoid them and the strengths to enhance them.*
- ✓ *In order for the financial manager to carry out his duties in the best conditions, there must be techniques that help him in making decisions, including the technology of financial indicators.*

Key-words: financial analysis - decision making - financial analysis tools - financial statements.